

التقرير الشهري



تقرير الحالة الإيرانية

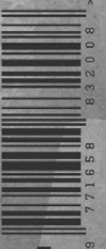
فبراير 2022

نافذتك على إيران من الداخل والخارج



RASANAHA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAHA-IIIS.ORG





تقرير الحالة الإيرانية

فبراير 2022



www.Rasanah iiiii.org

[f](#) [v](#) [t](#) [g+](#) [i](#) Rasanahiiii

info@rasanahiiii.com

[+966112166696](tel:+966112166696)

ردمدم: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من مواد التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

3.....	الملخص التنفيذي
7.....	الشأن الداخلي
8.....	الملف الأيديولوجي
8.....	أولاً: علاقة الدين بالسياسي
10.....	ثانياً: حقيقة فتوى تحريم السلاح النووي
12.....	الملف السياسي
12.....	أولاً: اتهامات للحكومة والبرلمان بأنهما الأضعف في تاريخ النظام الإيراني
13.....	ثانياً: مقاضاة خامنئي وروحاني بسبب جائحة كورونا
14.....	ثالثاً: قضايا فساد بالتمنات في وزارة إيرانية واحدة
16.....	الملف الاقتصادي
16.....	أولاً: طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إيران وروسيا وأوكرانيا
17.....	ثانياً: تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران اقتصادياً
20.....	الملف العسكري
20.....	أولاً: ميليشيات من إيران تشن هجوماً على قوات الحدود الباكستانية
21.....	ثانياً: غزو أوكرانيا يضائل آمال إيران في تخفيف العقوبات
23.....	ثالثاً: تزايد السلاح بين المدنيين والمخاوف الأمنية
25.....	الشأن العربي
26.....	إيران والخليج
26.....	أولاً: التوترات في أسواق الطاقة تعزز دور دول مجلس التعاون
28.....	ثانياً: نشاطات إيرانية على الجزر الإماراتية المحتملة تفضح النيات الإيرانية
30.....	إيران اليمن
30.....	أولاً: دلالات تصنيف مجلس الأمن للميليشيات الحوثية «جماعة إرهابية»
31.....	ثانياً: تباين الموقف الإيراني مع الموقف الأممي
32.....	ثالثاً: الانعكاسات المحتملة لقرار مجلس الأمن على المشهد اليمني
34.....	إيران العراق
34.....	أولاً: إيران وأزمة الانسداد السياسي في العراق
37.....	ثانياً: إخفاق الجهود الإيرانية في راب صدع البيت الشيعي
38.....	ثالثاً: الضغوط الإيرانية تجاه الصدر لتشكيل حكومة تضم المالكي
40.....	إيران وسوريا
40.....	أولاً: تأثيرات الأزمة الأوكرانية وحسابات الريح والخسارة في سوريا
42.....	ثانياً: إيران وتعميق الحضور الإداري في سوريا
45.....	الشأن الدولي
46.....	إيران والولايات المتحدة
46.....	أولاً: التقدم على صعيد مفاوضات فيينا
48.....	ثانياً: تراجع تأثير العقوبات الأمريكية
49.....	ثالثاً: القضايا الخلافية القائمة
50.....	رابعاً: التداعيات والنتائج
52.....	إيران وأوروبا
52.....	أولاً: مسار التفاوض النووي في إطار العلاقة مع أوروبا
53.....	ثانياً: احتجاج إيراني على محكمة نوفمبر الشعبية الدولية
54.....	ثالثاً: مطالبة البرلمان الأوروبي بتعليق عقوبة الإعدام في إيران

الملخص التنفيذي

شهر فبراير 2022م كان حافلاً بالأحداث الداخلية في إيران، على المستويات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، أما التفاعلات الإيرانية مع الدول العربية والغربية فقد تأثرت بجملة من التطورات، أهمها الحرب الروسية-الأوكرانية، وقرار مجلس الأمن بتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، والإخفاق الإيراني بترتيب البيت الشيعي العراقي، والمفاوضات النووية، وإدراك الولايات المتحدة للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

داخلياً، وعلى الصعيد الأيديولوجي، واصلت النخبة الدينية الإيرانية استخدام الدين لتطويع الأمور السياسية؛ بغية تعزيز شرعية النظام الإيراني وتعزيز حواضنه الشعبية. وتأتي عملية تسييس الدين بناءً على أحد أهم المنطلقات الفكرية للنظام الإيراني، المتمثلة في أن النظام هو الذي ينوب عن الإمام الغائب، وصياً على الشأن الشيعي، بل على الشأن الإسلامي برمته.

وتمثلت عملية تسييس الدين في محاولة خطيب جمعة طهران أبو ترابي فرد، عندما قال: «إنَّ إيران تعتبر إحدى القوى الدفاعية القليلة لأمن المنطقة والعالم الإسلامي، وأنَّ هذه المكانة التي نالتها إيران ما كان لها أن تتحقَّق لولا العمل بتعليمات أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فضلاً عن المبادئ التي وضعها المرشد علي خامنئي»، وجاء استحضار الإمام علي عليه السلام؛ من أجل ربط سياسته بالسياسة الإيرانية المعاصرة.

أما التسييس الآخر للمسائل الدينية، فهو الضغط الحوزوي الذي مارسه طلاب الحوزة العلمية على وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، الذي أدى إلى تراجعهم عن تصريحات أكد فيها ضرورة التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة حول الملف النووي. وفي موضوع آخر،

عادت الصحافة الإيرانية وبعض المسؤولين لفتوى المرشد خامنئي حول تحريم السلاح النووي، بالتزامن مع التقدم الذي شهدته المفاوضات النووية خلال الفترة الأخيرة، لكن واقع الفتوى يقول إنَّ خامنئي يرفض استخدام السلاح النووي لكنه لم يتطرقَّ لمسألة الحصول عليه وتصنيعه.

وعلى المستوى السياسي، تعرّضت حكومة إبراهيم رئيسي والبرلمان لانتقادات شديدة خلال الفترة الأخيرة؛ لضعف أداء الحكومة وعدم التزامها بالوعود التي قطعتها على الشعب، وعدم دقة البيانات الرسمية التي تصدرها من وقت لآخر حول التحسُّن في بعض القطاعات، كالتجارة الخارجية وارتفاع الصادرات لاسيما صادرات النفط. ووصلت الانتقادات لدرجة وصفها بأنها الحكومة الأضعف منذ انتصار الثورة الإيرانية في 1979م. أما البرلمان الذي يسيطر عليه المحافظون فقد وُصِفَ هو الآخر بأنه الأضعف في تاريخ البرلمانات الإيرانية خلال فترة ما بعد الثورة؛ لافتقار عدد كبير من أعضائه للخبرة اللازمة، وعدم وجود أعضاء بارزين ومؤثرين لتشكيل مواقف قوية تجاه القرارات المصيرية التي تصبُّ في مصلحة المواطن الإيراني. وفي سابقة تحمل دلالات متعددة، رفع محاميان دعوى قضائية ضد المرشد خامنئي والرئيس السابق حسن روحاني، بتهمة تسببهما في مقتل أكثر من 100 ألف إيراني بسبب فشلهما في إدارة جائحة كورونا. وفي موضوع آخر، كشف وزير العمل حجت عبد الملكي عن أنَّ 1000 موظف يشكلون نصف عدد الموظفين في وزارته يجب طردهم، وقال: إن وزارته «أقالت حتى الآن 350 مسؤولاً»، كما أكَّد أنه تم رفع 120 قضية فساد إلى السلطة القضائية.

على المستوى الاقتصادي، فإنه على الرغم من التعاون بين إيران وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية، إلَّا أنَّ العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت متواضعة، وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين إيران وأوكرانيا فقد كانت أقل تواضعًا. وبعد نشوب الحرب الروسية- الأوكرانية، يتوقع أن يكون لها انعكاسات مباشرة على الواقع الاقتصادي الإيراني، خصوصًا في الوقت الراهن، بعضها بالسلب وبعضها الآخر بالإيجاب، خاصةً في مجالات الأغذية الإستراتيجية، والعملات الرقمية، والمالية العامة للدولة، والطاقة، وصولًا إلى احتمالات خلق تحالفات جديدة وأوراق ضغط اقتصادية.

أما الملف العسكري، فقد شهد جملةً من التطورات والأحداث، أهمها تجدد الخلافات بين إيران وباكستان، بعد أن شنَّت ميليشيات من إيران هجوميين على قوات حرس الحدود الباكستانية في مقاطعتي نوشكي وجاغي، تسببًا في مقتل عدد من الجنود الباكستانيين. ومنذ سنوات تتهم إسلام آباد، الحرس الثوري الإيراني بالاضطلاع بأدوار مؤثرة في عمليات الأنشطة التخريبية داخل باكستان، لذا دعت وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدى لزيارة باكستان لتقدم له أدلةً تثبت تورط هؤلاء المقاتلين في الهجوم من داخل الحدود الإيرانية. وعلى صعيد آخر، يواجه المسؤولون الأمنيون في إيران حزمةً من التحديات والتهديدات الأمنية، من جرَّاء انتشار ظاهرة تزايد الأسلحة بين أوساط المدنيين؛ ما يثير المخاوف من تطور هذه المسألة لتصبح مهددًا أمنياً حقيقياً يهدد الاستقرار الداخلي الإيراني.

على مستوى التفاعلات الإيرانية مع الدول العربية، ومن ناحية التفاعلات الخليجية- الإيرانية، فإنه نتيجةً لعدد من المتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم، كالمفاوضات النووية التي

تحتضنها العاصمة النمساوية فيينا، والتنافس الأمريكي-الصيني، والمخاطر التي تواجه أسواق الطاقة من جرّاء التوتر بين روسيا والدول الغربية، يبدو أنّ الولايات المتحدة بصدد مراجعة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي. ويحمل قرار الرئيس الأمريكي بتصنيف قطر كحليف رئيسي للولايات المتحدة خارج «الناو»، فضلاً عن الاتصال الهاتفي بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جو بايدن، بتاريخ 9 فبراير. ويُظنّ لهذه الخطوة على أنها تقوية لدول الخليج، ومحاولة أمريكية لتصحيح افتراضاتها السابقة حول تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج في الميزان الدولي. وفي تطور آخر، قام وفدٌ من أعضاء لجنة الأمن القومي البرلمانية بزيارة للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران؛ بهدف متابعة أنشطة بحرية الحرس الثوري الإيراني على هذه الجزر، كما أعلنت طهران عن افتتاح مطار مدني في جزيرة طنّب الكبرى، أطلقت عليه اسم «مطار الإمام علي»، ودشّنت خطّ طيران مباشر بين طهران وطنّب الكبرى. هذه الخطوات تُظهر سعي النظام الإيراني إلى تكريس احتلاله لهذه الجزر ومحاولة إضفاء شرعية لوجوده وملكيته لتلك الجزر بالتقدم، كما تُثبت عدم جدية إيران في تحسين علاقاتها مع دول الجوار.

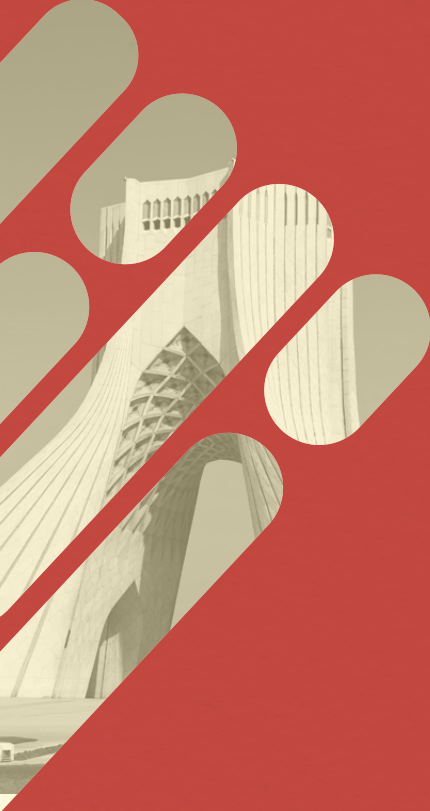
أما على مستوى الدور الإيراني في اليمن، اعتمدَ مجلس الأمن قراراً يقضي بتصنيف الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني كجماعة إرهابية، بالإضافة إلى إدراجها على قائمة العقوبات، ويُحظر بموجبه توريد أي نوع من أنواع الأسلحة لهذه الميليشيات، كما أدان المجلس الهجمات الحوثية الإرهابية العابرة للحدود، التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية في كلٍّ من السعودية والإمارات، وطالب الميليشيات بالوقف الفوري للأعمال الإرهابية. وكون إيران هي الداعم الرئيس للحوثيين، فقد كان موقفها الراض لهذا القرار متوقعاً، حيث اعتبرته يمثل تحدياً لجهود العملية السياسية، وأنّ الأدبيات المستخدمة فيه تتأثر بالاعتبارات السياسية والضغط من جانب دول التحالف، فضلاً عن أنه يمثل تحدياً للجهود القائمة من أجل استئناف العملية السياسية. ويتوقع أن يكون للقرار انعكاسات كبيرة على المشهد اليمني، من قبيل زيادة حدة الاحتقان الشعبي ضد الميليشيات الحوثية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتشكيل مواقف شعبية مناهضة، وتمرد بعض قادة الأحزاب والقبائل والنخب المثقفة والإعلامية والأكاديمية، كما قد يمهد القرار الأممي الطريق لتصنيف الميليشيات منظمة إرهابية من قبل دول كبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

أما العراق، فقد دخل في مرحلة انسداد سياسي غير مسبوقة، على خلفية فشل جهود الوساطة في تذليل الخلافات بين التحالفات الكردية وبعضها البعض حول طبيعة وشكل الحكومة الجديدة والتحالفات الشيعية المشاركة فيها؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية وتسمية رئيس حكومة جديد. وأخفقت وساطات إيران في ترتيب البيت الشيعي؛ نظراً لتراجع شعبيتها في العراق، وعدم امتلاكها شخصية مؤثرة كقائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني تستطيع جمع كافة الأطراف الشيعية في العراق. وتحاول إيران استخدام كافة الأوراق الممكنة؛ للضغط على الصدر لدفعه نحو القبول بجميع تحالفات الإطار التسيقي لتشكيل حكومة جديدة، من خلال الاستمرار في إرباك المشهد الأمني بالعراق عبر ميليشياتها؛ لإجبار الصدر وحلفائه من

التحالفات السنية والكردية للعدول عن مواقفهم، ومنعهم من تشكيل حكومة أغلبية وطنية مقابل تشكيل حكومة توافقية، وإرسال رسائل تحذيرية تفيد بأن تعجير الساحة واستهداف المؤثرين في المعادلة العراقية سيكون البديل لاستبعاد تحالفاتها عن المشهد السياسي العراقي. وعن الدور الإيراني في سوريا، تسعى طهران لاستثمار انشغال روسيا عن الساحة السورية نتيجةً لحربها التي تخوضها ضد جارتها أوكرانيا في تعزيز وتوسيع نفوذها بقطاعات مختلفة بسوريا، كما تطمح أن تؤدي هذه الأزمة إلى تقليص حجم التنسيق الروسي-الإسرائيلي في سوريا، لاسيما في ظل مؤشرات عدة، منها تغيير طريقة الاستهداف الإسرائيلي للمواقع التابعة لمليشيات إيران في سوريا. وفي ظل انشغال روسيا أيضًا بالأزمة الأوكرانية وما تعرّض له هذه الأيام من عقوبات اقتصادية كبيرة من قِبَل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وقّعت طهران اتفاقية التعاون الإداري مع الحكومة السورية، في خطوة واضحة وصريحة تهدف إلى فرض سيطرتها وتعزيز إستراتيجيتها في سوريا.

في الشأن الدولي، يبدو أن المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في فيينا والرامية إلى إحياء الاتفاق النووي قد شهدت تقدمًا، ويبدو أن الطرفين قد وصلا إلى صيغة شبه نهائية لاتفاق ينقّضه حسم بعض الخلافات. وشهدت الفترة الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في تأثير العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وأثمر هذا التراخي عن انفراجة اقتصادية حدّت بدورها من تفاقم الأوضاع، حيث تُشير التقارير إلى ارتفاع صادرات النفط الإيرانية ووصولها إلى أكثر من مليون برميل يوميًا. لكن الأجواء الإيجابية لم تمنع إيران من مواصلة سياستها التقليدية، تحديدًا فيما يتعلق بنشاطاتها الصاروخية، حيث أزعج الحرس الثوري الستار عن الصاروخ الإستراتيجي بعيد المدى وفائق الدقة «خبيرشكن»، في رسالة تحمل جملة من المعاني والدلالات، كالتأكيد على عدم تراجع إيران عن برنامجها الصاروخي وتدخلاتها الإقليمية.

وبعد التقدم الذي شهدته المفاوضات النووية في فيينا، فعّلت إيران خلال فبراير من نشاطها الدبلوماسي، لاسيما مع الأطراف الأوروبية، حيث أجرى وزير الخارجية عبد اللهيان اتصالًا مع الممثل السامي للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، كما عقد لقاءات متفرقة مع نظرائه في كل من ألمانيا وبريطانيا، أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فقد استمرّ في التواصل هاتفيًا مع نظيره الإيراني رئيسي؛ لبحث التطورات السياسية والسعي نحو تحقيق الانفراجة المنشودة في المباحثات الجارية في فيينا. ورغم هذا التفاعل، إلّا أنّ عددًا من التوترات شابت العلاقة بين إيران وعددٍ من الدول الأوروبية، حيث اتهمت الخارجية الإيرانية الحكومة البريطانية بالوقوف وراء تكوين المحكمة الشعبية في لندن، التي تم تشكيلها بمبادرة من ثلاث منظمات حقوقية إيرانية؛ استجابةً لمناشآت الناجين وأهالي ضحايا الانتهاكات التي ارتكبتها النظام الإيراني بحق الشعب الإيراني، لكن المدعي العام للمحكمة نفى أن يكون لبريطانيا أي دور في تشكيل المحكمة. وفي جانب آخر، طالب الاتحاد الأوروبي الحكومة الإيرانية بالتعليق الفوري لتنفيذ عقوبة الإعدام، ويرى الاتحاد أنّ حالات الإعدام شهدت زيادةً كبيرة، بما فيها إعدام النساء منذ وصول رئيسي لرئاسة البلاد، ليأتي الرد الإيراني بأن المطالبات الأوروبية حافلةٌ بالتحريف والأكاذيب، وتم تقديمها في هذا التوقيت لأهداف سياسية.



الشأن الداخلي

تناول التقرير في الشأن الداخلي أربعة محاور، تم تخصيص الملف الأيديولوجي لمناقشة علاقة الدين بالسياسي، فضلاً عن حقيقة فتوى تحريم السلاح النووي. في الملف السياسي، تمت مناقشة ثلاثة مواضيع، هي اتهام الحكومة والبرلمان بأنهما الأضعف في تاريخ النظام الإيراني، ومقاضاة المرشد علي خامنئي والرئيس السابق حسن روحاني بسبب جائحة كورونا، وقضايا الفساد بوزارة العمل الإيرانية. أما الملف الاقتصادي فقد ناقش طبيعة العلاقات الاقتصادية ما بين إيران وروسيا وأوكرانيا، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران. فيما ناقش الملف العسكري ثلاثة مواضيع، هي: ميليشيات من إيران تشنُّ هجوماً على قوات الحدود الباكستانية، وغزو أوكرانيا ودور هذا الغزو في تضائل آمال إيران بتخفيف العقوبات، ثم تزايد ظاهرة انتشار السلاح بين المدنيين والمخاوف الأمنية من ذلك.



الملف الأيديولوجي

يرصد الملف الأيديولوجي التطورات المتعلقة بالنخب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانية على وجه الخصوص، وأثرها على المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساتها على الجماعة الشيعية في الإقليم.

تناول الملف الأيديولوجي للشهر الفائت التوترات بين «طالبان» و«داعش»، والاشتباك المستمر بين الجانبين، والترقب الإيراني لتلك الاشتباكات، كذلك إهانة علماء أهل السنة في إيران من قبل النخبة الحاكمة. ويتناول ملف هذا الشهر، مسألتين مركزيتين، الأولى: علاقة الديني بالسياسي، وتطوير الديني لصالح السياسي. والثانية: إحياء الصحافة وبعض المسؤولين الإيرانيين لفتوى المرشد علي خامنئي حول تحريم السلاح النووي، ومناقشتها في الإطار الفني لعلم الفتوى، ثم للسياق السياسي، الذي سيقت فيه على التسليم جدلاً بثبوتها.

أولاً: علاقة الديني بالسياسي

لا تزال النخبة الدينية الإيرانية تستخدم اللغة الدينية في الأمور السياسية؛ لتعزيز الشرعية، أو إقناع الناس ببعض القضايا محل الخلاف الداخلي. ولا يتوانى النظام الإيراني ونخبته الدينية عن تطويع الدين لصالح السياسي، وتزداد وتيرة تسييس الدين في إيران، باعتبار أن النظام يعتبر نفسه ممثلًا عن الإمام الغائب، وكذلك وصيًا على الشأن الشيعي، بل على الشأن الإسلامي برمته، حسب ولاية الفقيه المطلقة. وفي ذلك الصدد، أشار خطيب جمعة طهران المؤقت حجة الإسلام أبو ترابي فرد، إلى أن كل قوة وإنجازات النظام في المنطقة والعالم خلال الأربعة عقود الماضية، ترجع إلى التنمية والتقدم. وأردف قائلاً: «يجب أن يحظى نظام التأمين المستدام وخلق الثروة المستدامة بأهمية كبيرة في الحكم الإسلامي، وقد صاغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأوضح طرق تكوين الثروة للعالم الإسلامي»⁽¹⁾. وأوضح أبو ترابي فرد أن الثورة الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية مهّدت الطريق لخلق القوة الأمنية، في ظل الفكر الديني الحنيف والقيادة والإدارة الرشيدة، قائلاً: «إن إيران تعتبر إحدى القوى الدفاعية القليلة لأمن المنطقة والعالم الإسلامي. وتحققت هذه المكانة بسبب الاهتمام بتعليمات أمير المؤمنين، والقيادة القوية لجهة المقاومة، والمرشد الذي وضع هذه المبادئ على جدول الأعمال»⁽²⁾.

(1) مهر للأنباء، حجت الإسلام ابوترابي فرد در خطبه های نماز جمعه: ایران جزو چند قدرت دفاعی برای امنیت منطقه وجهان اسلام است، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م. <https://bit.ly/3M9hJBl>
(2) المرجع السابق.



ونلاحظ هنا خلطاً بين الديني والسياسي، والتراثي والمعاصر، حتى استحضِر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؛ بغية ربط السياسة الإيرانية المعاصرة بسياسته.

في نفس السياق، دخلت قُم على خط السياسة الإيرانية المعاصرة بسياسته. الدينية في قُم بياناً موجهاً إلى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، معلنين أنّ التفاوض المباشر مع أمريكا يضر بإيران ويصب في صالح أمريكا. وجاء في البيان: «إنّ حديثكم الغريب قبل بضعة أيام عن التفاوض المباشر مع أمريكا أثار استغراب وانزعاج محبي النظام والثورة، وحكومة إبراهيم رئيسي الكادحة والجهادية. وقد ذكرتم في بعض العبارات المثيرة للاستغراب: إنّ وصلنا إلى مرحلة في المفاوضات، يكون من الضروري فيها أنّ نجري مفاوضات مع أمريكا للتوصل إلى اتفاق جيد، فلن نتجاهل ذلك»⁽¹⁾. ثم ذكروه بأوامر المرشد: «لماذا تريد أن ترتكب ذات السذاجة والخطأ الذي ارتكبته حكومة حسن روحاني وظريف، الذي نهى عنه المرشد صراحةً، ويجانب أيضاً منطق المفاوضات وعقلانيتها»⁽²⁾.

هذا الضغط الحوزوي أدّى إلى تراجع أمير عبد اللهيان عن تصريحاته، حول التفاوض المباشر مع الأمريكان، قائلاً: إن «تفريده لا تعني الموافقة على التفاوض المباشر بين إيران وأمريكا».

ويعتقد النظام الإيراني أنّ اتساع دوائر توظيف الدين يُضفي عليه شرعيةً دينيةً ومذهبية، ويُعزز حواضنه الشعبية قبال المناهضين له من كافة الاتجاهات، بيد أنّ هذا التوظيف يأتي أولاً على حساب سمعة المذهب نفسه، التي على ما يبدو ما عاد النظام ونخبته الدينية يكثرثون بها قبال الحفاظ على مصالحهم الشخصية والسياسية، وبقاء النظام الذي يستمدون منه فاعليتهم ورمزياتهم داخل المذهب.

(1) كيهان، هرگز با مذاکره مستقیم ایران و آمریکا موافق نبوده و نیستم، تاریخ اطلاع: 27 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3GinY1P>

(2) المرجع السابق، نفسه.

ثانياً: حقيقة فتوى تحريم السلاح النووي

كلما اشتد الخناق على النخب الإيرانية الحاكمة بسبب المسألة النووية، طفت على السطح فتوى المرشد الإيراني بتحريم تصنيع السلاح النووي، مؤكداً أن هذه الفتوى هي أهم سبب من أسباب الامتناع عن تصنيع النووي.

ولا وجود حقيقي لتلك الفتوى في الكتب الفتوية المعتمدة لخاصة، لكنها وردت عبر موقعه في أبريل 2010م، وفي رسالته للمؤتمر الأول لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، قائلاً: «نؤمن أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى غير السلاح النووي، مثل الأسلحة الكيماوية والميكروبية تُعدّ تهديداً جدياً للبشرية، وأن الشعب الإيراني الذي هو ضحية الأسلحة الكيماوية يشعر أكثر من بقية الشعوب الأخرى بخطر إنتاج وتخزين مثل هذه الأسلحة، وهو على استعداد لوضع إمكانياته في مسار منع هذه الأسلحة، نحن نُحرّم استخدام هذه الأسلحة، ونجد أن واجب الجميع تجنب البشرية هذا البلاء الكبير»⁽¹⁾.

ونلاحظ أن هذه الصيغة ليست فتوى، بالمفهوم الفني الدقيق، بل هي عبارات إنشائية، أقرب إلى البراجماتية السياسية، إضافةً إلى أنها (على اعتبار كونها فتوى) لا تُحرّم تصنيع السلاح النووي، بل تركّز على مسألة الاستخدام فقط، وتلك العلة قد تتغير حسب السياقات والمقتضيات، ومصصلحة الأمن القومي، بل وحسب الحكم الولائي للمرشد، باعتباره ولي أمر «الإسلام والمسلمين».

ويُرجّح احتمالية الرجوع عن تلك الفتوى، بعض تصريحات المسؤولين الإيرانيين، كتصريح سابق لوزير الاستخبارات السابق محمود علوي، الذي ذكر فيه أنه «إذا حوصرت قطعة في زاوية، ربما تتصرف بشكل لا تتصرف به لو كانت حرة طليقة، والمقصد هنا الشخص الذي وضع القطعة في هذه الحالة»⁽²⁾.

إذا فتوى المرشد باعتباره الولي الفقيه -بقراءتها المطلقة- ليست مجرد فتوى، بل هي أعلى مرتبة من الحكم الأولي والثانوي، وإذا كان من حق المرشد وفق تلك القراءة أن يعطل الفرائض ويغيّر الأحكام، فبديهي أن تذهب تلك الفتوى أدراج الرياح، إذا ما قرّر المرشد ذلك بفتوى مخالفة تقتضيها المصالح التي يرتأبها.

وإذا كان الإيرانيون يروّجون الثبات على تلك الفتوى لثبات العلة، وهي إهلاك الحرث والنسل، فإنهم لم يتوانوا عن إهلاكه بسلاحٍ مغاير في سوريا والعراق واليمن؛ وبالتالي فلا يمكن الوثوق بمزاعمهم.

خلاصة

تبدو العلاقة بين الديني والسياسي في إيران معقدة، وعادةً ما يُستخدَم الديني لصالح السياسي، ويُسيّس في كل مسألة يريد النظام تعزيز شرعيته أو تمكين حواضنه الشعبية؛ وبالتالي تأتي تصريحات طلبة وأساتذة الحوزة المتعلقة بالملف النووي، ليست فقط تدخلاً في الشأن العام والسياسة وشؤون الرئاسة ومؤسسات الدولة، بل تأتي في إطار ما يراه رجال

(1) وكالة أنباء فارس، آیا حرمت سلاح هسته ای قابل تغییر است؟، تاریخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3oqJTa>

(2) المرجع السابق.

الدين حقاً لهم في الشأن العام ومراقبة السلطات، باعتبارهم نواباً أو وكلاءً للولي الفقيه، الذي هو أعلى من كل المؤسسات في إيران. أيضاً تأتي فتوى المرشد الإيراني بخصوص السلاح النووي في غير محلها، إذ ينفي استخدام السلاح النووي دون التطرُّق إلى حكم تصنيعه، أو الحصول عليه؛ وبالتالي فإنَّ النفي الإيراني الدائم للحصول على السلاح النووي لا علاقة له بالفتوى، ولم تتطرَّق له الفتوى أصلاً، على فرض ثبوتها وديمومتها.

ويمكن الخروج بنتيجتين في هذا السياق، الأولى: أنَّ النظام لم يعد يعنيه أمر الدين، أو سمعة المذهب، بقدر ما يعنيه البقاء وحفظ مصالحه الإستراتيجية، وتعزيز شرعيته السياسية.

والثانية: أنَّ فتوى تحريم السلاح النووي يستخدمها النظام كلما اشتدَّت الضغوط عليه، في حين أنَّ حقيقتها لا تمسُّ مسألة الحصول أو التصنيع، بل مسألة الاستخدام فقط، والتي يمكن تجاوزها حتى باعتبار الفتوى الفقهية، التي تختلف عن الحكم، ثم باعتبار أولوية حكم المرشد وتقديمه على كل حكم، حتى لو كان حكم السماء القطعي.

الملف السياسي

تناول الملف السياسي لشهر يناير 2022م، تحركات الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الداخلية وزيارته لمحافظتي قم وهرمزجان، فضلاً عن الإشكالات الإدارية التي واجهت الحكومة، والمتمثلة في التناقض بين الواقع الذي تعيشه إيران والمؤشرات الإيجابية التي يقدمها رئيسي. بينما يركز تقرير فبراير على الانتقادات الشديدة، التي طالت كلا من الحكومة والبرلمان، بوصفهما الأضعف والأقل كفاءة في تاريخ الحكومات والبرلمانات، التي تشكّلت بعد الثورة الإيرانية.

كما سيناقش الملف مقاضاة المرشد الإيراني علي خامنئي والرئيس السابق حسن روحاني بسبب ضحايا جائحة «كورونا»، وتصريحات وزير العمل حول إقالة مئات المسؤولين ورفع 120 قضية فساد بوزارته إلى القضاء.

أولاً: اتهامات للحكومة والبرلمان بأنهما الأضعف في تاريخ النظام الإيراني

على مدى الأشهر الستة الماضية، ظلّ الشارع الإيراني يرصد ويراقب أداء الحكومة، ومدى التزامها بالوعود التي قطعها رئيسي خلال حملاته الانتخابية، لا سيما المتعلقة بالوضع الاقتصادي الذي يشهد تراجعاً كبيراً، يوماً بعد يوم. وخلال الفترة الأخيرة، قدّمت الحكومة جملةً من التقارير التي تتحدّث عن حدوث تحسُّن في بعض القطاعات، كالتجارة الخارجية وارتفاع صادرات النفط. وخلافاً لهذه البيانات الرسمية، فإنّ بعض المراقبين في إيران يرفضون صحة ما ذهبت إليه الحكومة، والبعض الآخر لا يرى تغييراً ملموساً خلال الفترة الماضية من عمر الحكومة. وفي هذا الصدد، يرى الخبير الاقتصادي حسين راغفر أنّ التقارير الرسمية غير دقيقة، ولا تتناسب مع الواقع الذي يعيشه المواطن الإيراني، أما أستاذ علم الاجتماع أمان الله قرائي فقد اعتبر أنّ الوضع المعيشي يختلف تماماً عمّا جاء في التقارير الحكومية، واتهم الحكومة بالكذب فيما يتعلق باحتواء التضخم⁽¹⁾.

ولم تتوقف الانتقادات الموجهة لحكومة رئيسي عند حد التشكيك في التقارير الحكومية حول المؤشرات الاقتصادية، بل وصف بعض المراقبين والخبراء الإيرانيين، منهم الأكاديمي غلام علي رجائي، الحكومة الحالية بأنها أقل الحكومات الإيرانية كفاءةً منذ انتصار الثورة في 1979م.⁽²⁾ ويستند المنتقدون للحكومة إلى عدد من الأدلة، أهمها عدم كفاءة المسؤولين، بمعنى

(1) الجزيرة، بعد 6 أشهر من حكومة رئيسي.. ما الذي تحقق على الصعيد الاقتصادي ومعيشة الناس؟ (07 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://bit.ly/34mBWm8>

(2) ديدار نيوز، أقالى رئيس جمهور! تم اقتصادى خود را برکنار کنيد، (23 بهمن 1400 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://bit.ly/3pLSPyl>

أنَّ معدل الكفاءة في الحكومة منخفضٌ للغاية مقارنةً بوزراء ومسؤولي الحكومات السابقة؛ لأنَّ العديد من المسؤولين لا يملكون حتى تجربة العمل كمدرء عامين، لكنهم تولوا مناصب إدارية كبرى في حكومة رئيسي. كما يستندون إلى دليل آخر، هو أنَّ الحكومة أثبتت على مدى الأشهر الستة الماضية أنها لا تملك أيَّ خطة لحلِّ مشاكل وأزمات البلاد⁽¹⁾.

البرلمان الذي يسيطر عليه المحافظون واجه نفس الانتقادات، حيث وُصف بأنه الأضعف من بين 11 برلماناً تم تشكيلها خلال حقبة ما بعد الثورة⁽²⁾. وتعود أسباب نعت البرلمان بهذه الصفة إلى افتقار عدد كبير من الأعضاء للخبرة اللازمة، وعدم وجود أعضاء بارزين ومؤثرين لتشكيل مواقف قوية تجاه القرارات المصيرية، التي تصبُّ في مصلحة المواطن الإيراني، أو يستطيعون تشكيل تيارات وكُتل داخل البرلمان تسهم في تصحيح المسارات الخاطئة بالبرلمان. ومن بين القرارات التي أصدرها البرلمان مؤخراً وقادت إلى اتهامه بعدم الكفاءة وانعدام الرؤية، القرار الصادر عن اللجنة المعنية بمناقشة الموازنة بالبرلمان، بشأن تحصيل الضرائب من المناطق الحرة كما هو الحال في بقية المناطق⁽³⁾، وهو القرار الذي من شأنه أن يفاقم من الأضرار والخسائر الاقتصادية التي تتعرَّض لها إيران، ويؤدي إلى قيام ما تبقى من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال بحزم حقائبهم والتوجه إلى دول أخرى.

ثانياً: مقاضاة خامنئي وروحاني بسبب جائحة كورونا

في سابقة تحمل دلالات متعددة، رفع محاميان يدعيان محمد رضا فقيهي وآرش كيخسروي دعوى قضائية ضدَّ المرشد خامنئي، والرئيس السابق روحاني، وأعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة «كورونا» في إيران. وجاء في الدعوى المسجلة بتاريخ 27 فبراير 2022م، اتهام كبار المسؤولين الإيرانيين الذين أداروا جائحة «كورونا» بمن فيهم المرشد، ونُسب إليهم «التسبب في القتل غير العمد لأكثر من 100 ألف مواطن إيراني، واستغلال المنصب والسلطة، وعدم تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بعملية مكافحة الفيروس»⁽⁴⁾. ويبرِّر المحاميان الشكوى المقدمة ضدَّ المرشد، إلى الأوامر التي أصدرها في يناير 2021م بحظر استيراد لقاح «كورونا» من الولايات المتحدة وبريطانيا، وفشل المؤسسات الطبية المحلية في إنتاج اللقاح بكميات كبيرة؛ الأمر الذي تسبَّب بارتفاع حاد في عدد الوفيات.

وبعد بضعة أشهر؛ أي بعد أن أصبح الوضع حرجاً، اضطرَّ المرشد للتراجع عن أوامره، وطالب بتوفير اللقاح «بأي طريقة ممكنة». تلك الأوامر أدت إلى التأخر في استيراد اللقاحات؛ وبالتالي تباطؤ عملية التطعيم؛ ما أدى إلى وفاة عدد كبير من الإيرانيين جرَّاء الإصابة بفيروس «كورونا».

أما الاتهام الموجَّه لروحاني، فهو أنَّ العديد من القرارات التي اتخذها هو واللجنة الوطنية لمكافحة «كورونا»، أدت إلى انتشار الجائحة في إيران، كرفضه تطبيق وفرض الاحترازا

(1) المرجع السابق.

(2) آفتاب يزد، عجب مجلسي!، (1400/11/25 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022، <https://bit.ly/3t0r47f>

(3) المرجع السابق.

(4) صداي امريكا، شكايته عليه على خامنه اي و حسن روحاني به اتهام «قتل غيرعمد» هزاران نفر در اوج شيوع کرونا، (10 اسفند 1400 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022، <https://bit.ly/3HPUclB>

الصحية في عموم البلاد، وعدم حظر السفر بين المدن وبين المقاطعات، ونقص المرافق والمعدات الطبية، فضلاً عن العديد من القرارات والإجراءات الخاطئة التي اتخذتها حكومتها للتعامل مع الفيروس⁽¹⁾.

وكان المحاميان قد أعلنوا عن نيتهما تقديم هذه الشكاوى للقضاء الإيراني منذ أغسطس 2021م، لكن السلطات الأمنية أمرت باعتقالهما. ولم تكتفِ السلطات بالقبض على المحاميين، بل قامت السلطة القضائية باتهامهما بالإخلال بالنظام العام وزعزعة الأمن القومي⁽²⁾، على أمل أن يتراجعا عن الشكاوى، أو على أقل تقدير الإضعاف من مصداقيتهما أمام الشارع الإيراني. ولا شك أن الطريقة التي تعاملت بها السلطات مع المحامين تتيمُّ عن مخاوف عدة، أبرزها الخشية من أن تفتح هذه الشكاوى النار على مسؤولي النظام الإيراني، وتشجّع على فتح العديد من الملفات، التي تورط فيها المرشد خلال الأعوام الماضية، أو أن تطال الشكاوى المتنفذين في المؤسسات الأمنية والحرس الثوري؛ لدورهم في قمع الشعب الإيراني، خاصةً خلال المظاهرات الشعبية المتكررة التي شهدتها إيران منذ عام 2009م، وهي القضايا التي تلامسُ وجدانَ نسبةٍ كبيرة من الشعب الإيراني.

ثالثاً: قضايا فساد بالمئات في وزارة إيرانية واحدة

كشفتُ وزير العمل الإيراني حجت عبد المكي، عن أن 1000 موظف يشكلون نصفَ عدد الموظفين يجب طردهم من الوزارة، وقال: إن وزارته «أقالت حتى الآن 350 مسؤولاً»، كما أكد أنه تم رفع 120 قضية فساد في وزارته إلى السلطة القضائية⁽³⁾. وتأتي تصريحات الوزير بعد أيام من تقرير منظمة الشفافية الدولية، الذي وضع إيران في المرتبة 150 من مجموع 180 دولة، حسب مؤشر انتشار الفساد المالي. هذه الأرقام تستوقف المتابع؛ لأنها صارخة في إحصائياتها من حيث أن 50% من مسؤولي وزارة إيرانية موصومون بالفساد وخيانة الأمانة، وكذلك لأنها تفرض تساؤلات عدة عن جدوى الأدوار، التي تضطلع بها السلطات الإيرانية للقضاء على الفساد.

بعد استئراء الفساد وتبديده للعلن، سعى النظام الإيراني للتصدي له، وحثَّ الخطى لتطمين الشارع الإيراني بقدرة القضاء على مكافحته وحفظ حقوق الشعب، ومن ذلك قرار المرشد بتعيين رئيسي رئيساً للسلطة القضائية في مارس 2019م، وتكليفه بمهمة مكافحة الفساد على وجه الخصوص. بيد أن تصريحات وزير العمل الأخيرة حول الفساد في وزارته، كشفت أن حملات رئيسي لمكافحة الفساد لم تفشل فحسب، بل إن عمليات الفساد في مؤسسات النظام الإيراني وصلت إلى مراحل قياسية، وإلا فكيف لكان حكومي أساسي كوزارة العمل، التي تقف على مصالح العمال وشؤونهم في كل قطاعات البلاد، أن يصل فيها معدل الفساد لهذه النسبة الكبيرة.

(1) كيهان لندن، شكايته دو وكيل دادگستری از علی خامنه‌ای، حسن روحانی و اعضای ستاد مبارزه با کرونا، (10 اسفند 1400 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، <https://bit.ly/3HRN886>

(2) صدای امریکا، شکایت علیه علی خامنه‌ای و حسن روحانی به اتهام «قتل غیرعمد» هزاران نفر در اوج شیوع کرونا، مرجع سابق.

(3) ایرنا، ارسال 120 پرونده فساد مدیران دولت قبل به مراجع قضایی/هزار مدیر ناکارآمد در وزارت کار برکنار می‌شوند، (23 بهمن 1400 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، <https://bit.ly/3KwcJ8t>

خلاصة

قد يكون من السابق لأوانه وصفُ الحكومة الحالية، بأنها أضعفُ حكومةَ تمرُّ على إيران منذ انتصار ثورتها في 1979م، خصوصاً أنها لا تزال في بداية عمرها، وتواجه العديد من التحديات، من جرّاء العقوبات. لكن هناك مؤشرات تؤيد ما ذهب إليه المنتقدون، كغياب البرامج والخطط الاقتصادية، وضعف الأداء الإداري، وعدم دقة التقارير الرسمية التي تتحدّث عن انفراج الوضع الاقتصادي وتراجع التضخم. أما البرلمان الذي مضى على عمره عامان، فقد كان جل نشاطه يتركز على تشديد الخناق على الحكومة السابقة بغية إضعافها وإضعاف «التيار الإصلاحية» الداعم لها، لكن بعد فوز رئيسي في الانتخابات الرئاسية وسيطرة «المحافظين» على جميع مؤسسات النظام الإيراني، تراجع نشاطه. كما أنّ غياب روح التنافس بعد سيطرة «المحافظين» على معظم مقاعد البرلمان وعدم ضمّه لشخصيات مؤثرة ذات ثقل كتلك التي شهدتها البرلمانات السابقة، جميعها عوامل مؤثرة، وكان لها دورٌ كبير في تراجع أدائه.

وفى ما يتعلق بالشكوى المقدّمة ضدّ المرشد خامنئي، يمكن القول إنّ النظام الإيراني قد ينجح في إسكات الأصوات التي تنادي بمحاكمة المسؤولين المتهمين بارتكاب جرائم بحق الشعب الإيراني، بيد أنّ الاتهامات الموجهة لكل من خامنئي وروحاني من قبل المحاميين تبقى محطّ الاهتمام؛ كون الشكوى قدّمت للمحاكم الإيرانية وليس لمحاكم خارجية، فضلاً عن كونها ظاهرةً جديدة على الشارع الإيراني، قد يكون لها ما بعدها.

وتصريحات وزير العمل حول الفساد المستشري في وزارته، أثبتت أنّ الخطوات التي اتّبعها رئيسي، سواءً عندما كان رئيساً للسلطة القضائية أو بعد وصوله للرئاسة، لم يكن لها أي أثر في اجتثاث الفساد أو التقليل منه، كما أثبتت أنّ ظاهرة الفساد تشهد زيادةً مضطردة حتى في وزارات الحكومة، التي كان رئيسها ولا يزال يتبنّى مشروع مكافحة الفساد، ولعلّ ما كشف عنه وزير العمل بأنّ 50% من مسؤولي وزارته متهمون بالفساد، خير دليل على ذلك.

الملف الاقتصادي

تناول الملف الاقتصادي لشهر يناير 2022م، الواقع الاقتصادي لإيران في مطلع العام الجديد، والتحديات المستقبلية قصيرة وطويلة الأجل وتفاعلات النظام الإيراني معها. بينما يركز تقرير شهر فبراير على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إيران وروسيا وأوكرانيا. كما يناقش تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الاقتصاد الإيراني مستقبلاً.

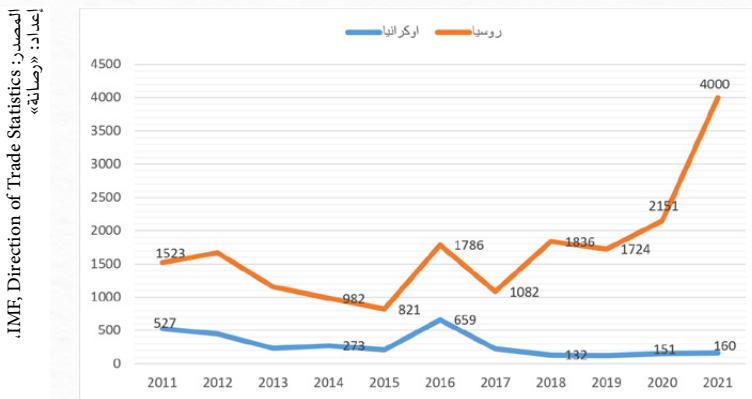
أولاً: طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إيران وروسيا وأوكرانيا

شهدت العلاقات التجارية بين روسيا وإيران نمواً، خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتركزت إلى حد كبير في مجال الغذاء غير الخاضع للعقوبات الأمريكية، بخلاف تجارة الأسلحة بالطبع. لكن رغم ذلك، لا يزال حجم تجارة روسيا مع دول أخرى بالمنطقة أكبر بكثير من تجارتها مع إيران. أما فيما يتعلق بالتجارة الإيرانية-الأوكرانية، فهي محدودة، وأقل بكثير من تجارة إيران مع روسيا.

تُظهر إحصاءات الجمارك الروسية أن حجم تجارة إيران وروسيا تضاعف في 2021م، وفاق حدود الـ 4 مليارات دولار (انظر شكل 1)، وأغلبه في صالح روسيا؛ أي تترجح فيه كفة صادرات روسيا إلى إيران.

وصدّرت روسيا ما قيمته 3.68 مليارات دولار إلى إيران في 2021م، بزيادة 115% عن 2020م، بينما بلغت صادرات إيران إلى روسيا 967 مليون دولار بنمو 21% خلال نفس الفترة الزمنية. لكن مع ذلك لا يُعدُّ أيُّ البلدين شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة للآخر؛ فأكبر الشركاء التجاريين لإيران هم الصين والإمارات والعراق وتركيا وأفغانستان، وقلّة من الدول الأوروبية، بينما لم تشكل حصة إيران من إجمالي التجارة الخارجية الروسية سوى 0.7% (1) فقط في 2021م.

شكل (1): تجارة إيران مع روسيا وأوكرانيا بالمليون دولار (2011-2021م)



(1) راديو فردا، "أمارهای گمرکی: صادرات روسیه به ایران در سال 2021 بیش از دو برابر شد"، (18 بهمن 1400 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022، <https://bit.ly/3sL1eUx>

أما بالنسبة للعلاقات التجارية بين إيران وأوكرانيا، فكانت بحدود 160 مليون دولار فقط خلال العام الماضي، وسجّلت أعلى مستوى لها عقب الاتفاق النووي في 2016م، بحوالي 660 مليون دولار فقط، ويتّضح التراجع الكبير في حجم التجارة المشتركة بين البلدين بعد فرض العقوبات الأمريكية، وتتركز حول المواد الغذائية والزيوت والفواكه.

ثانيًا: تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على إيران اقتصاديًا

رغم ضعف وتواضع حجم التبادل التجاري المباشر بين إيران وروسيا، وكذلك ضعفه بين إيران وأوكرانيا، إلا أنّ الحرب الروسية-الأوكرانية سيكون لها تداعيات اقتصادية وتجارية مباشرة وغير مباشرة على إيران، سواءً بالسلب أو الإيجاب، نظرًا لترابط وتشابك المصالح الاقتصادية في العالم من ناحية، ولطبيعة الأدوار الاقتصادية لكلا الاقتصادين الروسي والأوكراني على مستوى العالم.

جزءٌ كبير من الواردات الإيرانية من الخارج متعلّق باستيراد الأغذية الرئيسية، كالقمح والشعير والذرة. الأزمة ليست فقط في أنها تستورد أغلبها من روسيا وأوكرانيا، لكن في كون البلدين من كبار مصدّري تلك المواد الغذائية على مستوى العالم؛ وبالتالي فإنّ نقص توافرها في السوق العالمي بسبب الحرب، سوف يتسبّب في ارتفاع أسعارها، حتى إنّ توافرت بدائل الاستيراد من دول أخرى.

من ناحية أخرى، قد تتسبّب الحرب في خلق فرصٍ محتملة لإيران لتعويض احتياجات بعض دول جوارها من نقص بعض المعادن، التي كانت تستوردها من روسيا أو أوكرانيا، كالحديد والمنغنيز والفحم.

على سبيل المثال، تستورد إيران كميات كبيرة من الذرة تصل إلى 7 ملايين طن سنويًا، من أوكرانيا وروسيا والبرازيل ورومانيا، وبعد اندلاع الحرب بين اثنين من تلك الدول، لا تبقى إلا رومانيا؛ لأنّ البرازيل ليست في موسم حصاد حاليًا، لذلك سيزيد الاعتماد على الاحتياطي المحلي من الذرة، الذي يكفي إيران لشهر واحد فقط⁽¹⁾، حتى توفير البدائل. وبجانب أهمية الذرة في استخراج الزيوت، فهي مكونٌ أساسي لأعلاف الماشية والدواجن؛ ما سوف يؤثر على أسعار اللحوم والدواجن في إيران بالتأكيد، وكانت أسعار هذه السلع في ارتفاع مستمر، حتى قبل اندلاع الحرب الأوكرانية-الروسية. أما بالنسبة للزيوت، فأصبحت شحيحةً ببعض الأقاليم الإيرانية، في الوقت الراهن.

انعكست تداعيات الحرب في تأثر أسعار المعادن والعملات المشفرة عالميًا، عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتردّد صدى هذا الارتفاع العالمي في الأسواق المحلية الإيرانية، كارتفاع سعر الذهب، وتراجع كبير في أسعار العملات المشفرة، مثل «بيتكوين» وغيرها من العملات الرقمية، التي زاد استثمار الإيرانيين فيها خلال السنوات الماضية؛ بغرض الاستثمار والتجارة والالتفاف على العقوبات. لكن انخفضت أسعار العملات الأجنبية قليلًا في إيران، وارتفعت مؤشرات البورصة تأثرًا بأخبارٍ عن تقدّم المفاوضات النووية مع الغرب، وهي أخبارٌ لها

(1) راديو فردا، پيش بينی کمبود حتمی نهاده ذرت در ایران در پی حمله روسیه به اوکراین، (7 اسفند 1400 ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 مارس 2022م، <https://bit.ly/3hE4pqK>

انعكاسٌ إيجابي يَظْهَرُ في أداء البورصة وسعر العملات عادةً.

في المقابل، بدأت إيران تستفيد بالفعل من الارتفاع الكبير والسريع لأسعار النفط، بعد ارتفاعه لمستويات قياسية (قريباً من 120 دولاراً للبرميل) في الأيام الأولى من شهر مارس؛ لتترب من أعلى سعر مسجّل له في 2011م، وهو سعرٌ يقارب ضعفَ السعر الذي توقّعتَه الموازنة الإيرانية للعام المقبل 1401 هـ ش (60 دولاراً للبرميل).

وعلى الرغم من أنّ إيران قد صاغت الموازنة على أساس استمرار العقوبات وتصدير كميات متواضعة، إلّا أنها بدأت في تغيير تلك التقديرات بزيادة الكميات المتوقع تصديرها، كذلك السعر المتوقع. ستصعب الحرب الروسية-الأوكرانية في مضاعفة إيرادات النفط المتوقّعة لإيران مرةً واحدة، على أقل تقدير، هذا إذا ما بقيت العقوبات. أما إذا ما تم رفعها، وهو أمرٌ يبدو غير بعيد، فإنّ إيرادات النفط ستتضاعف أكثر من مرة، بعد رفع حظر التصدير، في ظلّ تعطش العالم للنفط.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فالأمر مختلف، حتى مع احتواء الأراضي الإيرانية على أكبر حقول الغاز في العالم وتعطش السوق الأوروبية للغاز، في ضوء تزويد روسيا لها بأكثر من ثلث احتياجها من الغاز.

وعلى الرغم من أنّ إيران تُنتج الغاز بكميات كبيرة، لكنها تصدّره بكميات محدودة للغاية حالياً للعراق، بل حتى تستورده -من تركمانستان- لسد العجز في بعض أقاليمها الشمالية، ويرجع هذا لعاملين مهمين؛ الأول: زيادة الاستهلاك المحلي للغاز، والثاني: افتقار إيران للبنية التحتية والاستثمارات اللازمة لتصدير الغاز بفعل العقوبات الطويلة، التي عرقلت توسعها في استغلال أكبر حقول غاز على مستوى العالم يقع جنوب إيران، وهو حقول بارس الجنوبي، وهو حقول غاز ضخمة مشتركة مع قطر، كما أنّ روسيا كانت تحاول عرقلة المنافسين لها دوماً في السوق الأوروبية. هذا عن الوضع الحالي، لكنه وضعٌ قابلٌ بالطبع للتغيير، عندما تُرفع العقوبات عن إيران، في ضوء التوجه الأوروبي القاطع لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي مستقبلاً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، والاحتياج الأوروبي الشديد لإمدادات الغاز للتدفئة والصناعة؛ ما قد يجذب الاستثمارات لهذا القطاع، بعد وصول أسعاره لمستويات تاريخية.

على المدى الأبعد، قد يترتب على الحرب الروسية الحالية انقسامات أكثر عمقاً في النظام الاقتصادي العالمي، قد تُفيد إيران وتقوّي من تقاربها للمعسكر الشرقي، الذي تتزعمه الصين وروسيا، ولعلّها انقساماتٌ تخلق كيانات أو تحالفات اقتصادية جديدة. ما اتّضح حتى الآن، يُظهِر أنّ الحرب الروسية ليست قراراً متعجلاً، بل سبقه تجهيزٌ اقتصادي لغزلةٍ قد تطول لسنوات بتراكمها لاحتياطات كبيرة من الذهب، وتقويتها لتكتلات تجارية قائمة كـ «البريكس» والاتحاد الأوراسي وغيرهما، وحتى محاولات خلق نظم دفع مالية بالتعاون مع الصين تكون بديلةً عن نظام «سويفت»، الذي تم إخراج روسيا منه مؤخراً. أي أننا قد نشهد تنامياً في التقارب الاقتصادي بين إيران وروسيا والصين -قائمٌ بالفعل وقويٌّ مع الصين حالياً- والأمر بالطبع لا يقف عند التعاون الاقتصادي، بل يتخطاه لمجالات التعاون السياسي، والطموحات الخارجية.

من وجهة نظر أخرى، قد تتقوى أو تزيد أوراق الضغط في يد النظام الإيراني؛ نتيجة الانقسام الأوروبي-الروسي، فأوروبا والولايات المتحدة ستكونان في حاجة ماسة لتقليل أسعار النفط والغاز المشتعلة حالياً، بضخ المزيد منهما في السوق؛ لتقليل تكاليف الإنتاج، ودفع النمو الاقتصادي، وهي فرصة ينتظرها النظام الإيراني، بعد رفع العقوبات، وفي مقابل ذلك انتعاش الموارد المالية بعد ثلاث سنواتٍ عجاف، وما يعنيه من انفراجةٍ في الأوضاع الداخلية، وحركةٍ أكبر على المستوى الخارجي.

خلاصة

يتضح أنّ طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وروسيا متواضعة، وبدرجة أكثر تواضعاً بين إيران وأوكرانيا، إلّا أنّ الحرب الروسية-الأوكرانية كان لها انعكاساتٌ مباشرة على الواقع الاقتصادي الإيراني في الوقت الراهن، بعضها بالسلب وبعضها الآخر بالإيجاب، خاصةً في مجالات الأغذية الإستراتيجية، والعملات الرقمية، والمالية العامة للدولة، والطاقة، وصولاً إلى احتمالات خلق تحالفاتٍ جديدة، وأوراقٍ ضغطٍ اقتصادية.

الملف العسكري

يستعرض الملف العسكري لشهر فبراير 2022م، عودة الخلافات الحدودية بين طهران وإسلام آباد من جديد، بعد شن ميليشيات محسوبة على إيران هجمات على الحدود الباكستانية.

كما يتناول حالة انعدام الثقة بين روسيا والغرب عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتأثيرات ذلك على مفاوضات الملف النووي. من جانب آخر يستعرض التقرير ظاهرة تزايد السلاح والاتجار به بين المدنيين الإيرانيين في ظل تصاعد السخط الداخلي من سياسات الحكومة، وارتفاع معدل الجريمة، وأعمال تهريب الأسلحة عبر الحدود الإيرانية.

أولاً: ميليشيات من إيران تشن هجوماً على قوات الحدود الباكستانية

عادت الخلافات من جديد بين باكستان وإيران في فبراير، بعد هجومين على قواعد عسكرية تابعة لحرس الحدود الباكستاني في مقاطعتي نوشكي وجاغي على يد مقاتلين بلوش، أسفرا عن مقتل عدد من الجنود الباكستانيين⁽¹⁾. نُفذ الهجومين عشرة رجال ممن يُطلق عليهم «جيش تحرير البلوش»، تسللوا إلى الحدود الباكستانية على دفعتين؛ مدججين بأسلحة متطورة من إيران وأفغانستان إلى المقاطعتين الحدوديتين، حيث شنوا هجوماً على القوات شبه العسكرية. وتمكنت هاتان المجموعتان من التغلغل بقوة داخل القواعد العسكرية، لدرجة لم تتمكن القوات الخاصة الباكستانية ومعها الطائرات المروحية الحربية والطائرات دون طيار من القضاء عليهم، إلا بعد مُضي ثلاثة أيام. إضافةً إلى ذلك، تم تنفيذ هجوم مشابه في 25 يناير 2022م على مقاطعة كيج الباكستانية بالقرب من المدينة الساحلية جوادر. الجدير بالذكر أن باكستان تشارك مع إيران بحدود تزيد عن 600 كلم، وتشكل الطائفة الشيعية 10-13% من السكان، لكن لا يتوافق جميعهم مع النظام الإيراني.

أرسلت باكستان تحذيرات شديدة اللهجة للحكومة في أفغانستان، إلا أن مخاطبتها لطهران كانت محسوبة في هذا الصدد. ومنذ عقود، تراود إسلام آباد شكوك حول دور طهران الفاعل في بلوشستان، وتنامت الشكوك تماماً كبيراً، بعدما ألقت السلطات الباكستانية القبض على ضابط مخابرات هندي بتهمة التخطيط لأنشطة تخريبية من مدينة تشابهار الإيرانية، حيث انتحل شخصية تاجر بتأشيرة عمل⁽²⁾. وتستثمر الصين استثمارات كبيرة في ميناء جوادر

(1) Ghalib Nihad, "ISPR says attacks repulsed in Balochistan's Naushki and Panjgur; 4 terrorists killed," *DAWN*, February 2, 2022, accessed February 28, 2022 <https://bit.ly/3IBW15H>

(2) "Pakistan army sentences Indian 'spy' to death," *Al-Jazeera*, April 10, 2017, accessed February 28, 2022 <https://bit.ly/3MeVSIM>.

الباكستاني، الذي يُعدّ أعمق ميناء بحري في آسيا والمنافس المباشر لتشابهار الإيراني. ويرى عديدٌ من المسؤولين في إيران علانيةً انعدامَ فرصِ نجاح مشروع ميناء جواد؛ نظراً لتمردُ البلوش المدعوم من الخارج، لاسيما من الهند وإيران، وفقاً للرواية الباكستانية. وفي دلالة واضحة، تزامنت هذه الهجمات مع زيارة رئيس الوزراء الباكستاني للصين⁽¹⁾. وفي هذا السياق، وبعد أسبوع من الحادثة، دعت باكستان وزيرَ الداخلية الإيراني أحمد وحيدى لتقدّم له أدلة تُثبت تورُّط هؤلاء المقاتلين في الهجوم من داخل الحدود الإيرانية. وكانت الاجتماعات بين الجانبين متوترة، بحسب بعض المراقبين، إلا أنه لم يفصح عن أي تفاصيل إلى وسائل الإعلام؛ كما جرت العادة مع باكستان في تناولها قضايا متعلقة بإيران. تستمر طهران (مستخدمةً الهند كفضاعة) في دفع إسلام آباد لاتخاذ وضعية الدفاع عن النفس، ومع ذلك، استفزت الحادثة الأخيرة بعض المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، الذين انتقدوا علانيةً عمليات نفوذ الحرس الثوري الإيراني داخل باكستان ودوره في الأنشطة التخريبية، لاسيما في بلوشستان. وكان مقرراً أن تظهر زيارة وحيدى ولقاؤه مع كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين على أنها زيارة اعتيادية، لكن جرى الإعلان عنها مع إدانة علنية للهجمات في بلوشستان. ورافق وزير الداخلية الإيراني في زيارته هذه قائد حرس الحدود العميد أحمد علي كودرزي.

من جانبها، أعربت باكستان عن تصميمها على استكمال تسييج الحدود في أقرب وقت ممكن. واتفق الجانبان أيضاً على تسريع إنشاء الأسواق، إلى جانب تشكيل مجموعات عمل مشتركة بشأن إدارة الحدود؛ للحد من عمليات التهريب على الحدود⁽²⁾، بغية تقادي أي حوادث مشابهة.

ثانياً: غزو أوكرانيا يضائل آمال إيران في تخفيف العقوبات

لا تزال محادثات فيينا مستمرةً منذ عشرة شهور، إذ غلبت في ثناياها إشارات لانفراجة محتملة⁽³⁾. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتصاعد حالة انعدام الثقة بين الكرملين والغرب، وقضايا إيران العالقة منذ زمن طويل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية العالقة، أصبحت احتمالية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة غير مؤكدة.

أفضت الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى إيران، في إطار زيارته التي تتم عادةً قبل أيام من اجتماع «مجلس المحافظين» التابع للوكالة، إلى تفاهم جديد بين الجانبين، تحت أطر زمنية أقصر؛ لتزويد الوكالة بمعلومات عن ثلاثة مواقع كانت تُطالب بها⁽⁴⁾. وتعهّد غروسي أيضاً بتقديم تقرير لـ «مجلس

(1) Kamran Yousaf, "PM leaves for China today to attend Winter Olympics," *Express Tribune*, February 2, 2022, accessed February 28, 2022 <https://bit.ly/31x7qou>.

(2) Sabena Siddiqui, "Pakistan boosts Iran border security, maintains balance with Riyadh," *Al-Monitor*, February 25, 2022, accessed February 28, 2022 <https://bit.ly/35oDYtI>.

(3) "Laurence Norman, 'U.S. Nears Return to Iran Nuclear Deal,'" *WSJ*, February 21, 2022, accessed March 6, 2022 <https://on.wsj.com/3MsGU1V>

(4) Joint Statement by HE Mr Mohammad Eslami, "Vice-President and President of the Atomic Energy Organization of Iran, and HE Mr Rafael Grossi, Director General of the International Atomic Energy Agency," *IAEA*, March 5, 2022, accessed March 6, 2022 <https://bit.ly/3HJ15FF>

المحافظين» حول هذه المعلومات، في يونيو المقبل. ومرةً أخرى، تمكّنت إيران من تجنب إصدار قرار حاسم من المجلس في اجتماعه المقرّر في 08 مارس 2022م. ومن المثير للاهتمام أنّ الولايات المتحدة تعطي هذا الملف انتباهًا ثانويًا؛ فعلى سبيل المثال، لم يذكر الرئيس جو بايدن إيران أو برنامجها النووي في خطابه عن «حالة الاتحاد» أمام الكونجرس، باستثناء تلعبته بغير قصد بقوله «الشعب الإيراني» بدلًا من «الشعب الأوكراني»⁽¹⁾. وأثار هجوم روسيا على أوكرانيا، التي كانت يومًا ما مسلحةً نوويًا، اهتمام المفكرين الإستراتيجيين الإيرانيين و«المتشددين»، الذين رفعوا أصواتهم مطالبين بالالتزام بالخطوط الحمراء، والشروط التي يسعون إلى فرضها في المفاوضات النووية، تخوفًا من أن يحدث لهم ما حدث في أوكرانيا، من إحدى الدول المعادية لإيران. الحافز بالنسبة لهم يكمن في الوضع الراهن، الذي يؤدي إلى انسحاب إيران من «معاهدة حظر الانتشار النووي» لتصبح دولةً نووية. ومع ذلك، نجد أن الواقعيين في الحكومة الإيرانية متفائلون بالحصول على اتفاق نووي أفضل، حتى من ذلك الذي أبرم في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في 2015م، خصوصًا أنّ واشنطن ووسائل الإعلام التابعة لها تتناول فقط الآن غزو روسيا لأوكرانيا. ويطالب المسؤولون في إيران باحترام الخطوط الحمراء الإيرانية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشمل رفع جميع أنواع العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران⁽²⁾. حينها، لن تمكّن طهران من الوصول إلى أسواق التكنولوجيا العالمية فحسب، بل سيرفَع التجميد أيضًا عن مئات المليارات من الدولارات من الأصول والأرصدة الإيرانية؛ ما يعزّز قدرتها على تمويل وكلائها في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

وفي ظل التوقعات باقترب رفع العقوبات الأمريكية عن إيران، تبدو روسيا مستعدةً للتضحية بحليفها إيران على مذبح سياستها الجيو-إستراتيجية. ويشير توقيت غزو روسيا لأوكرانيا قبيل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى أنّ الكرملين نظر في خيارات المساومة المتاحة لديه، وهذا يثير المخاوف لدى الإيرانيين بأن تصبح قضيتهم مجالًا للمساومة.

وتدرس واشنطن إلغاء العقوبات المفروضة على 112 إيرانيًا في مكتب المرشد الإيراني علي خامنئي، بمن فيهم المتورطون في الهجوم على ثكنات مشاة البحرية الأمريكية في بيروت عام 1983م، والهجوم على مركز للجالية اليهودية بالأرجنتين في عام 1994م⁽³⁾. هذه العقوبات كانت مفروضةً قبل رئاسة ترامب؛ وبالتالي لا علاقة لها ببرنامج إيران النووي. حتى إذا توصلت إيران والحكومة الأمريكية إلى أرضية مشتركة، فسيتعيّن على مجلس الشيوخ مراجعة الاتفاق والموافقة عليه، بالتوافق مع الإجراءات التي سبق أن اعتمدها أوباما في 2015م⁽⁴⁾. ومع ذلك، وسط العديد من القضايا العالقة دون حل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن

(1) Aila Slisco, "Biden Gaffes Cloud SOTU Speech as He Mixes up Iranians and Ukrainians," *Newsweek*, March 1, 2022, accessed March 6, 2022 <https://bit.ly/3KmKdWu>

(2) "Vienna Talks: Removal Of US Sanctions 'red Line' For Iran," *Tasnim News Agency*, February 7, 2022, accessed March 6, 2022 <https://bit.ly/35DoYRz>

(3) Roj Eli Zalla, 'US is preparing to lift all sanctions on Iran, Former State Department official tells Rudaw,' *Rudaw*, March 6, 2022, <https://bit.ly/3Clvjxe> [Last viewed on March 6, 2022]

(4) Jennifer Steinhauer, 'Democrats Hand Victory to Obama on Iran Nuclear Deal,' *The New York Times*, Sept 10, 2015, <https://nyti.ms/3sJJ1GT> [Last viewed on March 6, 2022]

التوصل قريباً إلى اتفاق لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة يبدو غير واضح.

ثالثاً: تزايد السلاح بين المدنيين والمخاوف الأمنية

في الوقت الذي تتزايد فيه حالات السخط الشعبي الداخلي من جرّاء الفقر وتآزم الوضع الاقتصادي، تزايدت ظاهرة انتشار الأسلحة النارية بين المدنيين، والاتجار بها، وتعدّد المصادر التي توفرها بين أيدي المواطنين في الداخل، خصوصاً أنّ القانون الإيراني لم يعطِ الحقّ بحيازة الأسلحة النارية لغير المرخّص لهم، بل يجرمّ حاملها ويعرّضه لأقسى العقوبات. أشارت التقديرات المحلية إلى ارتفاع أعمال تهريب الأسلحة وبيعها، تزامناً مع تصاعد مؤشرات نسب السرقات، وأعمال الابتزاز في المجتمع الإيراني، خلال السنوات الأخيرة. وشكّلت الظاهرة أحد أهم المخاطر التي يتعرّض لها الداخل الإيراني؛ ما حدا بالمسؤولين الأمنيين لوصف الأمر بالخطر المحدق الذي يهدّد الأمن. وأكد قائد شرطة طهران حسين رحيمي، أنّ الظاهرة تحمل مشكلات وتداعيات أمنية، مؤكداً أنّ الموضوع تم رفعه للمسؤولين وللأجهزة الأمنية في الداخل؛ لمناقشته والتباحث بشأنه. وتشير الإحصائيات إلى تزايد ظاهرة أعمال تهريب الأسلحة النارية عبر الحدود الإيرانية، خلال السنوات الأخيرة. ففي تصريح لقائد حرس الحدود الإيراني العميد أحمد غودرزي، تحدّث عن ارتفاع نسب حصول المواطنين على الأسلحة مقارنةً بالعام 2020م، فضلاً عن زيادة ضبط أسلحة الصيد التي بلغت 42%. وأضاف أنّ من بين الأسلحة التي يتم تهريبها عن طريق الحدود، خاصةً من منطقة الأحواز، أسلحة أمريكية الصنع، إلى جانب الأسلحة القادرة على إطلاق النار بشكلٍ أوتوماتيكي بالكامل⁽¹⁾.

صورة رقم (1): مجموعة من مضبوطات الأسلحة النارية والذخائر



المصدر: وكالة إيرنا، <https://cutt.us/8yGyT>

(1) جرایمی تمایل به خرید سلاح؛ ریشه‌ها و پیامدها، خبرگزاری ایرنا، تاریخ انتشار: 11 بهمن 1400، تاریخ مشاهده: 14 اسفند 1400، <https://cutt.us/8yGyT>

خلاصة

على الرغم من التحركات الدبلوماسية-العسكرية المتبادلة بين الجانبين الإيراني والباكستاني، لا تزال اهتمامات القوات الباكستانية والإيرانية محصورةً في قضايا التسلّل عبر الحدود، وفي ظلّ حالة انعدام الثقة المتبادلة، لا يبدو أنّ هناك أفقً لانفراجة على المستوى العلاقات العسكرية بين الجانبين. كما أنّ تأثيرَ غزو روسيا لأوكرانيا سينعكسُ على تعويل إيران في تخفيفٍ سريعٍ للعقوبات، خاصةً في ظلّ وجود العديد من القضايا العالقة دون حل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى صعيدٍ آخر، يواجه المسؤولون الأمنيون في إيران حزمةً من التحديات والتهديدات الأمنية، من جرّاء انتشار ظاهرة تزايد الأسلحة بين أوساط المدنيين؛ ما يُثير المخاوف من تطور المسألة لتصبح مهددًا أمنياً حقيقياً يُهدد الاستقرار الداخلي الإيراني، لا سيما في ظلّ الخشية من صعوبة ضبط عمليات تدفق الأسلحة ونوعيتها في المستقبل.



الشأن العربي

ناقش الملف العربي أربعة ملفات رئيسية، تم تخصيص الأول منها للحديث عن التفاعلات الخليجية-الإيرانية، عبر مناقشة التوترات في أسواق الطاقة ودورها في تعزيز دور دول مجلس التعاون لدى الولايات المتحدة، فضلاً عن النشاطات الإيرانية في الجزر الإماراتية المحتلة. المحور الثاني خُصص للحديث عن العلاقات الإيرانية مع الحوثيين باليمن، من خلال مناقشة دلالات تصنيف مجلس الأمن الميليشيات الحوثية جماعةً إرهابية، وتباين الموقف الإيراني مع الموقف الأممي، ثم الانعكاسات المحتملة لقرار مجلس الأمن على المشهد اليمني. فيما تحدّث المحور الثالث عن علاقات إيران والعراق في 3 قضايا رئيسية هي: إيران وأزمة الانسداد السياسي في العراق، إخفاق الجهود الإيرانية في رأب صدع البيت الشيعي، والضغوط الإيرانية تجاه الصدر لتشكيل حكومة تضم المالكي. أما الملف الرابع فهو للحديث عن الأزمة الروسية-الأوكرانية وحسابات الربح والخسارة في سوريا، وجهود إيران لتعميق الحضور الإداري بسوريا.



إيران ودول الخليج

أشرنا في تقريرنا لشهر يناير إلى مؤشرات توتر جديدة بين إيران ودول الخليج، تزامناً مع عودة النشاط في مفاوضات طهران مع المجموعة الدولية بشأن برنامجها النووي وظهور تعقيدات كبيرة في إدارة هذا الملف، مما يجعل ارتباط التحركات الإقليمية على صلة كبيرة بالشأن الدولي. وقد كان أحد مظاهر التوتر استهداف الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، لدولة الإمارات العربية المتحدة، لمحاولة إبراز القدرة الإيرانية على الضغط على المجتمع الدولي. كما نوقشت الجهود الدبلوماسية الخليجية لفتح مسارات جديدة وامتلاك أدوات ضغط، حتى لا تأتي الحلول والمقاربات مع إيران ضد مصالحها. يبحث هذا الملف تطورات العلاقة الخليجية-الإيرانية خلال شهر فبراير 2022م، التي لم تكن بعيدة عن التفاعلات الدولية بشأن الأزمة بين أوكرانيا وروسيا، إذ استغلّت إيران الدعوة القطرية لحضور القمة السادسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، لطرح تصوّرات عن دور مستقبلي لها في سوق الطاقة، لمحاولة الالتفاف على العقوبات، والإشارة إلى الغرب عن إمكانية لعبها دور هام في ظل أزمة الطاقة الناشئة؛ بسبب توتر العلاقة مع روسيا. كما يبحث الملف إعادة اكتشاف قوة تفاوضية لدى دول مجلس التعاون، تتمثل في دورها الحيوي في أسواق الطاقة العالمية، وما يطرحه ذلك من فرص وتحديات أمام دول المجلس ويؤثر في العلاقة مع إيران، وكذلك مناقشة النشاطات الإيرانية المستجدة في الجزر الإماراتية المحتلة.

أولاً: التوترات في أسواق الطاقة تعزّز دور دول مجلس التعاون

في ما يبدو أنه مراجعة من الإدارة الأمريكية للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، في إطار التنافس الأمريكي-الصيني على مناطق النفوذ والفوائد الاقتصادية، وفي ظل المخاطر التي تعانها أسواق الطاقة جراء التوتر بين روسيا والدول الغربية، واحتمال نشوء عجز في إمدادات الطاقة يتسبب في ارتفاع الأسعار في حال تطبيق الحظر على منتجات الطاقة الروسية من الغاز والنفط، فقد اتسم شهر فبراير بنشاط أمريكي ملحوظ تجاه دول الخليج، مما يعطي دلالات على عودة الاهتمام بالمنطقة في الإستراتيجية الأمريكية، لبروز معطيات جديدة في الصراع على المشهد الدولي، وذلك يرفع قدرة دول الخليج على التأثير في المقاربات التي تستهدفها واشنطن للتعامل مع الملفات الشائكة مع إيران، وأبرزها ملف المفاوضات النووية.

1. دلالة تصنيف الولايات المتحدة لقطر حليفاً رئيسياً

كنا أشرنا في تقريرنا السابق إلى مؤشرات ودلالات زيارة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية إحلال دولة قطر مكان روسيا لإمداد أوروبا بالغاز، على أثر الصراع في أوكرانيا، بالإضافة إلى إمكانية أداء قطر دور وسيط في الأزمة بين

إيران والولايات المتحدة لحلحلة ملفّ المفاوضات النووية.

وعلى أثر تنامي أهمية الدور القطري لدى الولايات المتحدة، سارعت واشنطن إلى الإعلان عن عزمها تصنيف قطر على أنها حليف رئيسي خارج حلف الناتو. هذا التصنيف رغم انقسام الآراء الأمريكية حوله وانعدام الرؤية المتوازنة للولايات المتحدة تجاه دول الخليج، فإنّ البعض ينظر إليه على أنه تقوية لدول الخليج، وإعادة مراجعة أمريكية، وتصحيح لافتراضاتها حول تضادّ الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج في الميزان الدولي. جدير بالذكر أن «وزير خارجية قطر حمل مؤخرًا رسالة أمريكية إلى إيران، وكذلك ردًا إيرانيًا عليها نوقش في واشنطن»⁽¹⁾. هذه المساعي تمثّل قناة أمريكية-إيرانية للتفاوض من خلال دولة قطر المقبولة لدى الطرفين.



المصدر / قناة «الحرّة»

2. الاتصال الهاتفي مع خادم الحرمين الشريفين

خلال الاتصال الهاتفي بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جو بايدن بتاريخ 09 فبراير 2022م، أكّدت العلاقة الإستراتيجية وأهمية تعزيز الشراكة بين البلدين، وأبدى الرئيس الأمريكي تأكيده التزام بلاده دعم المملكة للدفاع عن أراضيها وحماية مواطنيها، وموقف واشنطن في تأمين احتياجات المملكة الدفاعية.

وفي ما يتعلق بإيران أكّد الملك سلمان دعم المملكة جهود الإدارة الأمريكية الرامية إلى منع امتلاك إيران السلاح النووي، وضرورة العمل المشترك «لمواجهة الأنشطة الهدامة لأذرع إيران في المنطقة». وناقش الجانبان الدور المهمّ للمملكة العربية السعودية في الحفاظ على الاستقرار في أسواق الطاقة، تحسباً لتداعيات الأزمة الأوكرانية، إذ أكّد خادم الحرمين أهمية الحفاظ على توازن أسواق البترول واستقرارها، منوهاً بدور اتفاق «أوبك+» التاريخي في ذلك، وأهمية المحافظة عليه⁽²⁾. ويؤكد هذا الاتصال في ظل هذه الظروف وحرص المملكة على التمسك بقرارات «أوبك+» نشوء علاقة تكافئية جديدة تخدم مصلحة الطرفين، وبذلك تمتلك المملكة

(1) الحرّة، تصنيف بايدن لقطر حليفًا رئيسيًا في الناتو.. دلالات القرار وانعكاساته، (08 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع 03 مارس 2022م، <https://arbne.ws/36NgMym>

(2) الجزيرة، في حديث هاتفي مع بايدن.. العاهل السعودي يؤيد الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ويدعم حلًا سلميًّا باليمن، (09 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/35kUoff>.

ورقة ضغط لمساومة الولايات المتحدة على اتخاذ مقاربات لا تضرّ بمصالح المملكة في القضايا الهامة مثل العلاقة مع إيران وحلّ القضية اليمنية.

3. العلاقات القطرية-الإيرانية طوق نجاة لإيران

اغتمت كل من حكومة قطر والحكومة الإيرانية فرصة انعقاد قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في الدوحة، لتمير وتبادل رسائل سياسية تخدم البلدين في الظروف الراهنة. فسرعان ما لبى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الدعوة القطرية ضيف شرف للمنتدى، واهتمت الصحافة الإيرانية بهذا الحدث، ورأت فيه بوادر انفراجة ونافذة للحل، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي. قطر من ناحيتها تسعى للاستفادة من الغاز الإيراني في سدّ حاجة الدول الأوروبية، إذ تتحمل قطر تعويل الدول الغربية عليها للقيام بدور فاعل في المحافظة على مستوى الاحتياج العالمي من الغاز، وقد تساعد إيران في هذا الجانب من خلال ترتيبات بينية.

خلال لقاءات رئيسي على هامش المنتدى، جرى التوقيع على أربع عشرة وثيقة للتعاون في المجالات المختلفة، ويمثل الظرف العالمي المتعطش إلى إمدادات الغاز فرصة ذهبية لإيران ونافذة لتصدير الغاز من خلال تشكيل تحالف مع قطر، التي تحظى بقبول دولي ويعول عليها في تغطية إمدادات الغاز في حال وقف الغاز الروسي لأوروبا، لحرمان روسيا من استخدام الطاقة سلاحاً ضد الغرب. وفي حال استطاعت إيران تحقيق ذلك فإنه نجاح لها في الالتفاف على العقوبات، وقد يساعدها في الوصول إلى تنازلات من الغرب في ملفها النووي، ونفوذها الإقليمي⁽¹⁾.

من ناحية أخرى فإنّ تعزيز العلاقات الإيرانية مع قطر يُعيد إيران إلى مقارباتها الثنائية تجاه جوارها الخليجي، بما يخدم وجهة نظرها في التعامل مع كل دولة بألية مختلفة لإضعاف الإجماع الخليجي، وللضغط على الدول الأخرى للمساعدة في الاستجابة للأفكار الإيرانية، خصوصاً السعودية التي لم تتجح إيران في بناء الثقة معها وإعادة العلاقات إلى سابق عهدها. العلاقات الجيدة ما بين قطر وإيران قد تخدم مصالح دول الخليج وإيران على حدّ سواء في حال جرى بناؤها على إدراك لتشابك العلاقات والمصالح المتداخلة بين ضفتي الخليج، ولذا فإنّ التعاون القطري-الإيراني المشروط بأمن الإقليم سيسهم في الوصول إلى استدامة مصالح شعوب المنطقة، ويعزز نموّ مقدراتها.

ثانياً: نشاطات إيرانية على الجزر الإماراتية المحتلة تفضح النيات الإيرانية

في تطوّرات ذات دلالة هامة على مراوغة النظام الإيراني وسوء نياته، زار وفد من أعضاء لجنة الأمن القومي البرلمانية كلاً من الجزر الثلاث: طنّب الصغرى، وطنّب الكبرى، وأبو موسى، لمتابعة أنشطة بحرية للحرس الثوري الإيراني على هذه الجزر، التي ضُمَّت إلى نطاق المنطقة البحرية الخامسة للحرس الثوري الإيراني⁽²⁾.

من ناحية أخرى، أعلنت طهران عن افتتاح مطار مدني في جزيرة طنّب الكبرى، أطلقت عليه

(1) وكالة «إيرنا»، مدير قسم الخليج العربي في وزارة الخارجية الإيرانية: توقيع أربع عشرة وثيقة تعاون ثنائي خلال زيارة رئيسي لقطر، تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2022م، <https://bit.ly/35OhET7>.

(2) مجلة المسلح، إيران: افتتاح مطار في جزيرة طنّب الكبرى إحدى الجزر المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة، (16 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3K94Y84>.

اسم «مطار الإمام علي»، وفي خطوة لاحقة جرى تدشين خط طيران مباشر بين العاصمة طهران وطنب الكبرى، وكان الافتتاح قد جرى بحضور قائد القوة البحرية للحرس الثوري الأدميرال علي رضا تنكسييري، ورئيس منظمة الطيران المدني محمد محمدي بخش، اللذين اغتتما الفرصة لإطلاق تصريحات سياسية والترويج لانتصارات النظام ومهاجمة الآخرين، مما يُظهر سعي النظام الإيراني إلى تكريس احتلاله لهذه الجزر ومحاولة إضفاء شرعية لوجوده وملكيته لتلك الجزر بالتقدم.

هذا السلوك وهذا التعنت يأتيان في حين تتعالى التصريحات التي تطلقها الحكومة الإيرانية بضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار وإعطاء ذلك أولوية. ففي توقيت متزامن أطلق وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، خلال اتصال مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد، تصريحات بأن العلاقات بين البلدين إيجابية وفي تقدم⁽¹⁾.

تطلّ الجزر الإستراتيجية الثلاث على مضيق هرمز الذي يمرّ عبره نحو 40% من إنتاج النفط العالمي يومياً، ومن وجهة نظر عسكرية فإن تعزيز إيران لوجودها العسكري في هذه الجزر يحقق لها ميزة إستراتيجية لمراقبة حركة الملاحة البحرية في الخليج والتحكم فيها، وقد تكون هذه الخطوات هي مقدمة لعسكرة الجزر تحت نفوذ قوات الحرس الثوري لتزيد مخاطر الملاحة في الخليج وتصبح تهديداً دائماً لأمن الخليج وحرية دوله في تصدير الطاقة. هذه الخطوة تُظهر عدم مصداقية النيات الإيرانية في التهدئة وحسن الجوار، ويتضح ذلك من توزيع الأدوار المتناقضة في التصريحات بين المسؤولين الإيرانيين، الأمر الذي يكشف عدم حدوث تغيير إيجابي في نهج النظام الإيراني في عهد رئيسي، رغم ما يدّعيه.

خلاصة

تداعيات الأزمة الأوكرانية فرضت على دول العالم إعادة التفكير في مصالحها بعيداً عن قناعاتها ومواقفها السياسية، فما إن اختبرت واشنطن افتراضاتها بشأن تضاؤل أهمية منطقة الشرق الأوسط، والتوجه إلى الشرق، حتى برزت أزمة الطاقة العالمية، لتظهر أن الحقائق التاريخية لا يمكن الخلاص منها بسهولة، فمنطقة الشرق الأوسط لطالما كانت بؤرة اهتمام عالمي وستظلّ كذلك في المدى المنظور، ومن هذا المنطلق نشطت السياسة الأمريكية بالتزامن مع ارتفاع حدة الصراع الغربي مع القوى الناشئة المنافسة، روسيا والصين، في محاولة إصلاح حالة الجفاء التي تعمدتها الولايات المتحدة مع دول الخليج، خصوصاً السعودية، وهذه الحقائق تعطي دول الخليج قوة دافعة للتصدي لكل المقاربات التي لا تخدم مصالحها.

الأنشطة الإيرانية الأخيرة على الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات تثير التساؤلات عن أهداف وأسباب الخطوة الإيرانية، كما تشير إلى إمكانية أن تسهم هذه الإجراءات في إعادة رفع التوتر بين الإمارات وإيران، والتشكيك في التصريحات الإيرانية للتقارب مع دول الخليج. وقد يكون من الضروري عدم التغاضي عن هذه الخطوة الإيرانية التي بالتأكيد سيبثعها خطوات قد تعكس سلباً على أمن واستقرار دول الخليج.

(1) سبوتنك عربي، وزير خارجية إيران: العلاقات مع الإمارات إيجابية وتتقدم، (02 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2022م، <https://bit.ly/3Cc5dwA>.

إيران واليمن

ناقش تقرير «رصانة» لشهر يناير 2022م التحولات في المسرح العسكري التي شهدتها الساحة اليمنية ودلالات تغيير المسار السياسي الدولي تجاه الميليشيات الحوثية نتيجة لتصاعد حدة أعمالها الإرهابية داخل اليمن وخارجه. وامتداداً لذلك، شهد الملف اليمني لشهر فبراير منعطفاً مهماً في تغيير مسار تعامل المجتمع الدولي مع الميليشيات الحوثية، تمثل في إصدار مجلس الأمن قراراً يقضي بتصنيف الميليشيات الحوثية «جماعة إرهابية»، الأمر الذي يترتب عليه حظر تزويد الميليشيات الحوثية بالأسلحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إدراجها على قائمة العقوبات. أما هذا التقرير فسوف يستعرض دلالات قرار مجلس الأمن، بالإضافة إلى مناقشة تباين الموقف الإيراني مع موقف منظومة المجتمع الدولي والانعكاسات المحتملة للقرار على المشهد اليمني ومسار الحل السياسي.

أولاً: دلالات تصنيف مجلس الأمن للميليشيات الحوثية «جماعة إرهابية»

في 28 فبراير 2022م اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2624، الذي يقضي بتصنيف الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني «جماعة إرهابية»، بالإضافة إلى إدراج هذه الميليشيات على قائمة العقوبات، ويحظر بموجبه توريد أي نوع من أنواع الأسلحة إليها، إذ أدان مجلس الأمن الهجمات الحوثية الإرهابية العابرة للحدود التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما طالب مجلس الأمن الميليشيات الحوثية بالوقف الفوري للأعمال الإرهابية.

جاء القرار بنقاط رئيسية، هي: «تمديد ولاية فريق الخبراء حتى 28 مارس 2023م، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لإعادة إنشاء فريق الخبراء، ويحث جميع الدول الأعضاء على احترام وتنفيذ التزاماتها بمنع توريد أو بيع أو نقل الأسلحة بجميع أنواعها إلى جميع أفراد الميليشيات المدرجين على قائمة العقوبات، أو الذين يعملون باسمهم أو بتوجيه منهم، بموجب الفقرة 14 من القرار 2216 الصادر في عام 2015م⁽¹⁾. كما شدّد القرار على «أنّ السبيل المجدية لحل النزاع هي المضيّ قُدماً في الحوار والمصالحة بين الأطراف المتنوعة والمتعدّدة داخل الأوساط اليمنية، التي تشمل جميع المكونات السياسية اليمنية. وتجدر الإشارة إلى أنّ القرار حظي بتأييد 11 دولة، بما فيها جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فيما امتنعت عن التصويت كل من البرازيل والنرويج والمكسيك وإيرلندا»⁽²⁾.

(1) العين الإخبارية، قرار مجلس الأمن بتصنيف الحوثي «إرهابية».. تحت الفصل السابع، (28 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3vliuf5>.

(2) المرجع نفسه.

وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن أعمال التصعيد الحوثية تتسبب في تشريد 12 ألف يمني كل شهر، كما رصدت نزوح ما يقارب 62 ألف يمني خلال الأشهر الخمسة الأخيرة. أما منظمة الهجرة الدولية فقد أكدت أنها سجّلت نزوح ثلاثة آلاف شخص خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير، بعد رفض الميليشيات وقف التصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات⁽¹⁾.

ثانياً: تباين الموقف الإيراني مع الموقف الأممي

يعبّر قرار مجلس الأمن بشكل رسمي عن إرادة أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها، ويُعدّ بمثابة رأي عام لمنظومة المجتمع الدولي والأطراف الدولية الفاعلة، إذ رحّب عديد من الأطراف الدولية والإقليمية بالقرار، إلا أنّ الموقف الإيراني تجاه القرار يأتي خارج سياق منظومة المجتمع الدولي، إذ قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده: «إنّ إيران تعتبر هذا القرار بمثابة تحدٍّ لجهود العملية السياسية»، وأضاف: «للأسف هذا القرار والأدبيات المستخدمة فيه تتأثر بالاعتبارات السياسية والضغط من جانب دول التحالف، وتمثل تحدياً للجهود القائمة من أجل استئناف العملية السياسية»⁽²⁾.

ويرى عديد من المتابعين أنّ الموقف الإيراني يأتي في سياق تبني النظام الإيراني طريقة ممنهجة للمراوغة تتمثل في ازدواجية الخطاب بين المؤسسة الدبلوماسية والمؤسسات العسكرية الإيرانية أو التابعة لها بالمنطقة، والتي لها حضور على الأراضي اليمنية أو الداعمة للميليشيات بشكل مباشر وغير مباشر. ويُعدّ الموقف الإيراني بمثابة تعبير صريح عن الرغبة الإيرانية في استمرار العمليات الإرهابية للميليشيات الحوثية داخل اليمن وخارجه، فضلاً عن إصرار النظام في دعم الميليشيات الحوثية على المستوى العسكري والسياسي والإعلامي بما يخدم توجهاته السياسية. وفي ما يتعلق بحديث النظام الإيراني عن جهود استئناف العملية السياسية، يرى البعض أنّ ذلك يأتي في الإطار الدبلوماسي والإعلامي فقط، وأنّ النظام الإيراني في الحقيقة لا يدعم العملية السياسية في اليمن، لأنّ مصالحه تكمن في استمرار الأزمة والعمل على تعزيز الخلافات بين المكونات اليمنية واستثمارها.

ويُعيد ذلك إلى الأذهان ما عبّر عنه الحاكم العسكري الإيراني في صنعاء حسن إيرلو تجاه المبادرة السعودية بأنها «مشروع حرب»، رغم أنّها تهدف إلى تحقيق السلام في اليمن وتمهد لأرضية مشتركة للعملية السياسية، ولقيت ترحيباً من أطراف إقليمية ودولية عديدة. وقد وصفها وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني أحمد عوض بن مبارك بأنها «تقدم دليلاً قطعياً آخر أمام المجتمع الدولي لمعرفة الأطراف الساعية للسلام، في مقابل الأطراف المعرّقة، إذ ما فتئت الحكومة اليمنية تحذّر من عدم جدية هذه الميليشيا، ومتاجرتها بدماء ومعاناة الشعب اليمني من أجل تحقيق مصالحها الضيقة، وفرض أفكارها المتطرفة وممارساتها الإرهابية»⁽³⁾.

(1) أخبار اليمن، لتصعيد الحوثي يشدّ 12 ألف يمني كل شهر، (26 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/31OKRvA>

(2) أخبار اليمن، إيران تحدّد موقفها من قرار تصنيف الحوثي «جماعة إرهابية»، (01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://bit.ly/3Ck7ipX>

(3) الشرق الأوسط، إيرلو يرفض المبادرة السعودية.. والشرعية تصف تصريحاته بـ«المستقرة»، العدد 15527 (02 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022م، <https://bit.ly/3vILcMS>

ثالثاً: الانعكاسات المحتملة لقرار مجلس الأمن على المشهد اليمني

جاء قرار مجلس الأمن نتيجةً للانتهاكات الواسعة للمليشيات الحوثية ضد الشعب اليمني ودول الجوار، والتحريض على العنف من خلال حملات التحشيد والتعبئة داخل أوساط المجتمع اليمني وتزايد الهجمات الحوثية على السفن المدنية والتجارية قبالة السواحل اليمنية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير في مسار طريقة تعامل المجتمع الدولي مع المليشيات الحوثية، وبالتالي تصنيفهم من قبل مجلس الأمن «جماعة إرهابية» بجانب التنظيمات الإرهابية الأخرى مثل «داعش» و«القاعدة» و«بوكو حرام»⁽¹⁾.

ويرجع البعض أن سلسلة التغيرات التصاعدية من قبل المجتمع الدولي ضد المليشيات الحوثية سوف تستمر إذا ما استمرت المليشيات في سلوكها العدائي والإقصائي، الأمر الذي سوف يجعل جميع الدول، لا سيما النظام الإيراني والشركات والشبكات والجهات المختلفة التي تدعم المليشيات بأوجه مختلفة مالياً وعسكرياً، تُعيد حساباتها كون العقوبات بحق المتعاونين مع تنظيم إرهابي أمراً ليس قابلاً للمغامرة، وسيُجبر القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تطبيق كل ما يتعلق بهذا التصنيف من حظر للسفر لأفراد المليشيات وتجميد للأموال وإجراءات عديدة تسهم في نهاية المطاف في تجفيف المصادر العسكرية والمالية للمليشيات الحوثية⁽²⁾.

واستناداً إلى ذلك فإنه من المرجح أن يسهم التصنيف في زيادة حدة الاحتقان الشعبي ضد المليشيات الحوثية في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه المليشيات الإرهابية. وبالتالي من المحتمل على المدى القريب أن تتشكل مواقف شعبية مناهضة لها، وأن يحدث تمرد من قبل بعض قادة الأحزاب والقبائل والنخب المثقفة والإعلامية والأكاديمية كونهم أصبحوا تحت سيطرة جماعة إرهابية معزولة عن العالم، لا سيما في ظل استمرار المليشيات في اتباع سياستها القائمة على القمع والإقصاء وتهجير العوائل وهدم المنازل ونهب المساعدات الإنسانية والتجنيد الإجباري الذي ذهب ضحيته الآلاف من أبناء اليمن. وللحيلولة دون تشكل المواقف المناهضة للحوثيين واستقطاب الشعب اليمني، قد يتجه قادة المليشيات لتكثيف الخطابات الدينية والأيدولوجية وتوظيف ذلك سياسياً.

من جانب آخر، من المرجح أن تتخفف حدة العمليات الإرهابية من قبل المليشيات داخل اليمن وخارجه تحت الضغوط الدولية، كما قد تتجه هذه المليشيات للتعامل بشكل إيجابي مع بعض المنظمات والقوى الساعية للسلام، لا سيما أن القرار الأممي بدد محاولات فرض عملية الأمر الواقع في اليمن. كل ذلك من شأنه تعزيز موقف الحكومة اليمنية الشرعية ودول التحالف لفرض مزيد من الضغط على المليشيات الحوثية على المستوى العسكري والسياسي، كما يمهّد الطريق لتصنيف هذه المليشيات «منظمة إرهابية» من قبل القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد سلسلة إجراءاتها المتتالية ضد المليشيات في الفترة الأخيرة، الأمر الذي قد يكون له تأثير في إجبار المليشيات الحوثية على قبول عملية السلام والانخراط في العملية السياسية.

(1) يمن الغد، ماذا يعني تصنيف مجلس الأمن الحوثيي جماعة إرهابية؟ وما المكاسب؟ (02 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2022م، <https://bit.ly/3tDAXqg>.

(2) المرجع نفسه.

خلاصة

يُعدّ قرار مجلس الأمن بمثابة رفض واضح وصريح من قبل المجتمع الدولي للانتهاكات الجسيمة من قبل الميليشيات الحوثية بحق اليمن والشعب اليمني، والقانون الدولي والإنساني، وتهديد الملاحة الدولية وحركة التجارة العالمية، واستهداف المواقع المدنية والحيوية في دول الجوار، فيما يعبر موقف النظام الإيراني الرفض للقرار عن توجهاته المتمثلة في استمرار دعم الميليشيات الإرهابية على حساب أمن واستقرار المنطقة. وعلى الرغم من انتهاج النظام الإيراني طرقاً عديدة ومختلفة في دعم المنظمات الإرهابية المعزولة عن العالم، لا سيّما الميليشيات الحوثية، فإنّ قرار مجلس الأمن سوف يحدّ من قدرته على دعم الحوثيين عسكرياً وسياسياً بشكل كبير، ويُعدّ ذلك بمثابة انتصار دبلوماسي وسياسي لدول التحالف والحكومة الشرعية والشعب اليمني.

إيران والعراق

استعرض تقرير يناير 2022م، تأثير انتصار الكتلة الصدرية في معركة الرئاسة الأولى (رئاسة البرلمان) ضد التحالفات الموالية لظهران، على الدور الإيراني بالعراق، وكذلك التحركات الإيرانية-الميليشياوية لتشكيل حكومة توافقية تحفظ النفوذ الإيراني. وسيناقش تقرير فبراير 2022م، النفوذ الإيراني وأزمة الانسداد السياسي في العراق، وإخفاق الجهود الإيرانية في رأب صدع البيت الشيعي، ثم الضغوط الإيرانية تجاه الكتلة الصدرية لتشكيل حكومة تضم كافة التحالفات الشيعية الموالية لها.

أولاً: إيران وأزمة الانسداد السياسي في العراق

دخل العراق مرحلة انسداد سياسي غير مسبوق، على خلفية فشل جهود الوساطة في تذليل الخلافات بين التحالفات الكردية حول منصب رئيس الجمهورية، والتحالفات الشيعية وبعضها البعض حول طبيعة وشكل الحكومة الجديدة والتحالفات الشيعية المشاركة فيها؛ ما عطل انتخاب رئيس الجمهورية وتسمية رئيس حكومة جديد، حسب التواريخ الدستورية المحددة بـ30 يوماً لانتخاب رئيس الجمهورية من تاريخ أول انعقاد للبرلمان الجديد، الذي كان بتاريخ 09 يناير 2022م، وحدد 15 يوماً لانتخاب رئيس الحكومة من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، وهو ما لم يحدث، إذ انتهت المدد الدستورية المحددة دون انتخاب رئيس الجمهورية وتسمية رئيس الحكومة، وذلك على النحو التالي:

1. الخلافات بين التحالفات والأحزاب الكردية على منصب الرئاسة

جرى العُرف في العراق، منذ بداية مرحلة ما بعد صدام حسين، على توزيع الرئاسة الثلاث: الجمهورية والحكومة والبرلمان، حسب قاعدةٍ مذهبية، يكون فيها منصب رئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة الحكومة للشيعية، ورئاسة البرلمان للسنة، ومن ثمّ يقدم الأكراد شخصاً للبرلمان لانتخابه لمنصب رئيس الجمهورية. لكن تدور الخلافات بين أكبر حزبين كرديين؛ حزبُ الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على منصب رئاسة الجمهورية، ما عطل بالتبعية تسمية رئيس حكومة جديد؛ لأنّ الرئيس هو من يسمّي مرشّح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة الجديدة.

وترجع الخلافات بين أكبر حزبين كرديين، إلى إصرار الحزب الديمقراطي على تغيير القاعدة المعمول بها في توزيع المناصب بين الأكراد خلال مرحلة ما بعد صدام، بتمسّكه بالحصول على منصب رئاسة الجمهورية، ورفضه استمرارية ذهابه للاتحاد الوطني، ويعتمد في ذلك على حصوله على قرابة ضعف عدد مقاعد الاتحاد الوطني، بحصوله على 31 مقعداً في البرلمان الجديد، وعلى حلفائه: الكتلة الصدرية وتحالف السيادة السني (عزم وتقدم)،



للحصول على المنصب. وأشارت أوساط إعلامية إلى موافقتها على دعم مرشح الحزب ريبز أحمد للمنصب⁽¹⁾، بينما يحتكم الاتحاد الوطني في تمسكه بالمنصب على التفاهات القديمة، التي جرت بين الأطراف الكردية بدايةً مرحلة ما بعد صدام، وانتهت بذهاب المنصب له، مقابل حصول الحزب الديمقراطي على منصب النائب الثاني للبرلمان، وحقية سيادية إبان تشكيل الحكومة. وبناءً على تحليل اتجاهات أقوى كتلتين شيعيين على الساحة العراقية، يميل كتل الكتلة الصدرية إلى إعادة تكرار سيناريو محمد الحلبوسي بحصوله على ولاية جديدة للبرلمان، مع الرئيس برهم صالح لحصوله على ولاية جديدة؛ للمضي في مسار الدولة بما يجد من قاعدة المحاصصة الطائفية، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني حليف الصدر في كتل تشكيل الحكومة يرفض ذهاب المنصب للاتحاد الوطني الكردستاني، بينما يميل التحالف الداعم لمسار اللا دولة

إلى عدم تكرار سيناريو الحلبوسي في انتخاب رئاسة الجمهورية؛ للقضاء على رموز مسار بسط السيادة، والحد من سطوة ميليشيات إيران المسلحة على القرار العراقي، بما يؤدي إلى استمرارية قبضة إيران عبر ميليشياتها على المعادلة العراقية.

2. الخلافات بين التحالفات الشيعية على طبيعة وشكل الحكومة الجديدة

لم تقف حالة الانسداد السياسي التي يعيشها العراق على الخلافات بين أقطاب البيت الكردي، إنما امتدَّت لتشمل تحالفات البيت الشيعي، باستمرارية الخلافات بين التحالفين الشيعيين الكبيرين على طبيعة وشكل الحكومة الجديدة والتحالفات المشاركة فيها: الأول: داعمٌ لمسار بسط السيادة والاستقلالية وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية بزعامة الكتلة الصدرية، والثاني: داعمٌ لمسار الفوضى والعنف وسطوة ميليشيات إيران على القرار العراقي ومفاصل الدولة العراقية، بزعامة الإطار التسيقي، الذي يضم التحالفات الموالية لإيران، مثل تحالفي الفتح ودولة القانون.

تكمن الأزمة بين التحالفين الشيعيين في استمرارية تمسك الصدر بتغيير القاعدة المذهبية لتشكيل الحكومة، بتشكيل حكومة أغلبية وطنية مستقلة داعمة لمسار الدولة، ويستمر أيضاً

(1) العربي الجديد، التحالف الثلاثي متماسك: الصدر و«السيادة» يدعمان ريبز أحمد لرئاسة العراق، (17 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3ID3yCh>

في رفضه إشراك زعيم تحالف دولة القانون نوري المالكي -المقرب من إيران- في الحكومة الجديدة. في المقابل، يتمسك الإطار التسيقي بتشكيل حكومة توافقية تضم كافة التحالفات المنضوية تحت لوائه، ضمنها تحالف دولة القانون، وهو ما يرفضه الصدر بشدة؛ نتيجة اتباع المالكي -حسب مراقبين للشأن العراقي- أثناء فترتي رئاسته للحكومة سياسة الإقصاء والتهميش ضد التيار الصدري، رغم دعم الصدر للمالكي في بعض الأحيان، فضلاً عن إدراك الصدر أن المرحلة الحالية مفصلية، وأن أي تراجع عن قرار حكومة الأغلبية يعني عودة الأمور للمربع الأول، على نحو لن يحدث أية تغييرات ينتظرها الشارع العراقي.

وعلى خلفية موقف الصدر من المالكي، يصعد الإطار التسيقي المدعوم من إيران ضغوطه على الكتلة الصدرية، للقبول بتشكيل حكومة تسوية تضم المالكي، وذلك من خلال:

أ. التلويح بعدم حضور جلسة انعقاد انتخاب رئيس جديد للبلاد؛ لتعقيد الأمور وعدم اكتمال النصاب القانوني لانتخابه، حيث يظن الإطار أن عدم حضور أعضاء تحالفاته في الجلسة سيفقدها النصاب القانوني؛ لأن الدستور يشترط حضور ثلثي أعضاء البرلمان لانعقاد الجلسة، ومن ثم تعطيل اختيار رئيس البلاد.

ب. الترويج لتشكيل كتل سياسي تحت مسمى «تحالف الثبات الوطني» بزعامة نوري المالكي، يضم 133 نائباً من الإطار التسيقي وبعض التحالفات السنوية والكردية؛ لتشكيل التكتل الأكبر في البرلمان⁽¹⁾. لكن واقعياً تمتلك تحالفات الإطار التسيقي نحو 88 نائباً، وفي حال ضم نواب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهم 17 نائباً إذا ما استقر الأمر على مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني لرئاسة البلاد، يصبح عدد نواب التكتل المزعوم 105 نواب فقط، وهو عدد لا يشكل التكتل الأكبر (165 نائباً) لتشكيل الحكومة، كما لا يشكل الثلث المعطل (110 نواب)؛ للتأثير على جلسة التصويت لانتخاب رئيس البلاد، الذي بدوره يسمي رئيس الحكومة، إلا في حالة استقطابه لعدد من نواب السنة والأكراد؛ للحصول على قاعدة الثلث المعطل.

تكشف تطورات المشهد العراقي عن ثبات موقف الصدر تجاه تشكيل الحكومة الجديدة، بأن تكون حكومة أغلبية وطنية للمضي في مسار الدولة، وهو ما قد يدفع الإطار التسيقي لإعادة النظر في حساباته، والانضمام للحكومة الجديدة بدون المالكي، الذي يتوقع أن يذهب للمعارضة، لا سيما في ظل قناعة بعض قادة الإطار بضرورة هذا التوجه للخروج من الأزمة. كما تكشف -أيضاً- عن صراع مرجعيات بأبعاد سياسية، نتيجة الدور الذي يحاول الصدر ممارسته كمرجعية سياسية للحكومة الجديدة، وهو ما يفرض بدوره أيضاً نوعاً من الصدام السياسي ضد وبين المرجعيتين:

(1) بالنسبة للصدام السياسي ضد الصدر: جاء عندما تمرد وزير المالية في حكومة الكاظمي على مرجعية الصدر، برفضه الاستجابة لطلب نائب رئيس البرلمان القيادي بالكتلة الصدرية حاكم الزامل، وكان يطالبه فيه بالمشول أمام البرلمان للرد على المطالب الشعبية بإعادة رفع سعر صرف الدينار العراقي. وبرّر الوزير موقفه بأن الطلب جاء بناءً على تغريدة للصدر طالب فيها البرلمان باستضافة وزير المالية للمناقشة حول رفع سعر صرف الدينار، قائلاً:

(1) وكالة الأنباء العراقية، الإطار يكشف عن تحالف جديد برئاسة المالكي يضم 133 نائباً، (21 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: <https://bit.ly/3Maofb2>، 27 فبراير 2022م

«الحكومة ليست مسؤولةً أمام أي حزب سياسي. إنها مسؤولةٌ فقط أمام الشعب العراقي، من خلال مجلس نوابه المنتخب»⁽¹⁾.

(2) بالنسبة للصدام السياسي بين الصدر وخامنئي: جاء من اعتبار الصدر ردَّ خامنئي على طلب تحالفات الإطار التسيقي استشارته في شأن قبول انضمام بعض أطرافه لتكتل الصدر، بأهمية التماسك وعدم انضمام بعض الأطراف بمفردها؛ للحيلولة دون تقسيم الإطار، حيث اعتبر الصدر أنَّ هذا الرد عطلَّ تكوين التكتل الأكبر بمنعه انضمام تحالف الفتح للصدر، وهو ما يفسر موقف الصدر الراض للوسطات الإيرانية لترتيب البيت الشيعي وضم المالكي للحكومة الجديدة، حيث ذكرَ في إحدى تغريداته: «كفاكم تهديدًا ووعيدًا، فنحن لن نعيد البلاد للفاسدين، ولن نبيع الوطن لمن خلف الحدود؛ فأغلب الشعب مع حكومة أغلبية وطنية»⁽²⁾، وهو ما يعكس اندلاع صراع جديد بين مرجعيتين سياسيتين، سيُلقى بأثره السلبية على المشهد العراقي المتأزم بطبيعته.

ثانيًا: إخفاق الجهود الإيرانية في رأب صدع البيت الشيعي

للمرة الثانية على التوالي منذ نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية قبل 5 أشهر، تخفقُ إيران في رأب الصدع بين أقطاب البيت الشيعي، حيث فشلت زيارةُ قائد «فيلق القدس» إسماعيل قآني لبغداد والنجف وأربيل خلال النصف الثاني من فبراير 2022م، في تكوين تكتل سياسي شيعي يضم كافة تحالفات الإطار التسيقي الموالي لها مع تحالف الصدر لتشكيل حكومة جديدة؛ نظرًا لتمسك الصدر بحكومة أغلبية، أو الذهاب للمعارضة بدلًا أن يكون في حكومة واحدة مع المالكي⁽³⁾، وعدم وجود ما يفيدُ قبولَ الحزب الديمقراطي الكردستاني بتراجع عن الصدر بهدف الضغط بقصد قبول الإطار التسيقي، بما فيه المالكي.

لكن على ما يبدو، لا تريد إيران ذهابَ الصدر للمعارضة؛ لأن هذا الأمر لن يجعل عمر الحكومة الجديدة يدوم أكثر من عام واحد، إن لم يكن أقل؛ لامتلاكه أوراق ضغط وركائز قوة يمكن من خلالها تعقيد الأوضاع أمام الحكومة الجديدة وإفشالها. لذلك تسعى لتشكيل حكومة توافقية بتراجع الفيتو الصدري على المالكي، وتدرج التحول في المعادلة العراقية لغير صالح التحالفات الموالية لها؛ نتيجةً نبذِ الطبقة الشبابية للقاعدة المذهبية، ومناداتهم بالقاعدة الوطنية مع وجود حكومة تُعلي من مبدأ السيادة والاستقلالية داخليًا وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، ورغبة أطراف إقليمية ودولية في عودة العراق لمحيطه العربي. لذلك، أثناء مهاتفته رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في 05 فبراير 2022م، شدَّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على تشكيل حكومة قوية متماسكة⁽⁴⁾، في إشارة إلى حكومة

(1) السومرية، وزير المالية يرفض استدعاء البرلمان ويوجه رسالة شديدة للحكومة: أين كرامتي!، (18 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/347S8aO>

(2) مشاركة على تويتر حول شكل الحكومة العراقية الجديدة، مقتدى محمد السيد الصدر، @Mu_ALSadr، (18 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3C5ipTL>

(3) شبكة أخبار العراق، التيار الصدري: نذهب للمعارضة ولن نتحالف مع المالكي، (20 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3Hu6RKP>

(4) وكالة أنباء ایسنا، رئيس جمهور در تماس تلفنی نخست وزیر عراق: مشکلات منطقه به شرط عدم مداخله خارجی قابل حل و فصل است، (16 بهمن 1400)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3IDliOc>

تضم كافة المكونات، بما فيها المالكي؛ لاستمرارية حكمها بما يخدم النفوذ الإيراني بالعراق لمركزيته في الإستراتيجية الإيرانية، لاعتبارات جيو سياسية واقتصادية وأمنية.

ثالثاً. الضغوط الإيرانية تجاه الصدر لتشكيل حكومة تضم المالكي

توالي إيران استخدامها أوراق ضغط ضد الصدر؛ لدفعه نحو القبول بجميع تحالفات الإطار التسيقي لتشكيل حكومة جديدة، وذلك من خلال:

1. استمرارية إرباك المشهد الأمني

نُفذ مسلحون، عدّتهم أوساط إعلامية تابعين لمليشيات إيران بالعراق، خلال فبراير 2022م، عمليات اغتالات بحق ضباط وقضاة كبار، بينهم الضابط حسام العلياوي والقاضي أحمد الساعدي بمحافظة ميسان، وهو ما زاد من عملية الاغتيالات المتبادلة بين سرايا السلام التابعة للصدر وعصائب أهل الحق الموالية لإيران، بمحافظة ميسان جنوبي العراق؛ ما دفع الكاظمي لإرسال قوة عسكرية كبيرة لضبط الأوضاع في المحافظة.

2. زحف كتائب حزب الله نحو الأنبار

دخلت قوة عسكرية كبيرة من كتائب حزب الله -المؤتمرة بأمر إيران- مدججةً بالسلاح الثقيل في 06 فبراير 2022م إلى محافظة الأنبار غربي البلاد، وتمركزت على مسافات من مواقع تواجد زعيم تحالف تقدم ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي وزعيم تحالف عزم، خميس الخنجر؛ ما اعتبره العديد من المتابعين بأنه تهديدٌ لهما لفك تحالفهم مع الصدر؛ لإفشاله في تدشين التكتل الأكبر.

وتهدف إيران بواسطة مليشياتها إلى إرباك المشهد الأمني العراقي، كورقة ضغط ضد الصدر وحلفائه من التحالفات السنية والكردية؛ للعدول عن موقفه، ومنعه من تشكيل حكومة أغلبية وطنية مقابل تشكيل حكومة توافقية، وبث رسائل بأن تفجير الساحة واستهداف المؤثرين في المعادلة العراقية سيكون البديل لاستبعاد تحالفاتها عن المشهد السياسي؛ لأن عدم مشاركة تحالفاتها في الحكومة الجديدة يعني تقليص النفوذ الإيراني بالعراق بشكل كبير. ولن تسمح إيران بتراخي قبضتها بسهولة على العراق؛ لمركزيته في إستراتيجيتها التوسعية، لكن أيضاً لجوء مليشياتها لاستخدام القوة بشكل مستمر، بعد تراجع نفوذها السياسي، يعني دخولها الفصل الأخير في الصراع على استمرارية تلك القبضة.

خلاصة

تتجه العملية السياسية العراقية برمتها نحو التعقيد، وبات الخروج من الحالة المعقدة غير وارد، من دون تحقيق توافق سياسي بين أطراف الأزمة؛ لأن الخلافات باتت لا تقتصر على البيت الشيعي فقط، بل امتدت لتشمل البيت الكردي حول منصب رئيس الجمهورية. ولا تلوح في الأفق بوادر لحلحلة الأزمة، خاصة أن الفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة، التي كانت تلعب دوراً في معالجة الأزمة، باتت مشغولة بتداعيات الحرب في أوكرانيا، كما أخفقت وساطات إيران في ترتيب البيت الشيعي؛ نظراً لغياب قائد «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني عن المشهد، الذي كان يحظى بشخصية كاريزمية مؤثرة على كافة الأطراف الشيعية،

وتراجع شعبية إيران في العراق. وقد يترتبُ على هذه الأزمة المعقَّدة خروجُ الشارع العراقي مجدداً، بعد أن أدرك ضياع مطالبه وطموحاته في حكومة عراقية تحقّق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، بعد قرابة عقدين من الصراع والاضطراب الأمني، وما رافقه من تدهور أوضاع العراق المعيشية والاقتصادية والاجتماعية.

إيران وسوريا

تناول تقرير يناير 2022م، سعي إيران لتعزيز نفوذها الاقتصادي في سوريا، وكذلك التحركات الروسية المتعددة حول الملف السوري ودلالات هذه المساعي، بينما سيناقدش تقرير فبراير القضية الأهم على الساحة الدولية، وهي أزمة أوكرانيا مع روسيا، التي تُعدُّ اللاعبَ الأبرز في الملف السوري، وتداعيات هذا التوتر على سوريا وباقي الأطراف الفاعلة فيها.

كذلك سيناقدش ملف هذا الشهر، دور إيران في تعميق حضورها في القطاع الإداري والتنظيمي في سوريا، ودلالاته المتعددة، وفق المحاور التالية:

أولاً: تأثيرات الأزمة الأوكرانية وحسابات الربح والخسارة في سوريا

تُثير العملية العسكرية التي بدأتها روسيا في أوكرانيا، والتوتر الروسي-الغربي، الذي ساد إثر هذه العملية، تساؤلات عدّة عن مدى تأثيراتها المحتملة على سلوك الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بالملف السوري، لاسيما ما يتعلّق بالدور الإيراني في سوريا، والتحديات والفرص التي قد تنشأ تبعاً لهذه الأزمة الدولية. كذلك تأثيراتها على مستوى التنسيق الحاصل بين واشنطن وموسكو في سوريا، حيث تتواجد قواتٌ على الأرض من الجانبين، وتأثيراتها على التنسيق الروسي-الإسرائيلي عسكرياً في عمليات استهداف مواقع متعدّدة تابعة للمليشيات الإيرانية في سوريا.

بلا شك، تمثل الأزمة الأوكرانية ومستجداتها مجالاً واسعاً من القُرص لطهران، استناداً إلى تأثيراتها المتوقّعة على مسار مفاوضات الاتفاق النووي في فيينا، وتوجّه واشنطن لمزيد من التهدئة والتطبيع مع إيران والاستجابة للمطالب الإيرانية بفصل ملف برنامجها النووي عن سائر الملفات الساخنة المرتبطة بها، وتحديدًا ملف الصواريخ الباليستية وتدخلها في شؤون دول الجوار؛ من أجل التفرُّغ لحلّ الأزمة القائمة بين كييف وموسكو. كما تمثل الأزمة فرصةً أخرى لطهران لتصعيد حدّة الضغوط على إسرائيل، وتعزيز تقاربها مع روسيا كشريك مهم لها في المنطقة العربية، خاصةً في سوريا.

ومن المتوقع أن تتجّه موسكو إلى ممارسة سياسة جديدة في سوريا، كنقطة انطلاق لمواجهة العقوبات والمقاطعة الغربية في حال تشديدها، خصوصاً أن سوريا تمثل بالنسبة إلى الإستراتيجية الروسية موقعاً مهماً في المنطقة، بما تمتلكه الحكومة الروسية من قدرة عسكرية ومطارات وقواعد بحرية. لذا سيكون للتنسيق مع الإيرانيين في سوريا توجّه مهمّ للروس في مواجهة الولايات المتحدة، وكل القوى التي وقفت إلى جانب أوكرانيا، خلال الصراع القائم مع روسيا.

في المقابل، أدانت إسرائيل الهجوم الروسي على أوكرانيا، ووصفته بأنه «انتهاك خطير للنظام الدولي». وعلى الرغم من الإدانة الإسرائيلية، إلا أنه لا يُتوقع أن تتبنى تل أبيب العديد من التوجهات الدولية في فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا؛ فإسرائيل تنظر إلى الأزمة الروسية-الأوكرانية من منازير عدّة، يتعلّق أولها في الحفاظ على المصالح الإسرائيلية مع أطراف الأزمة، حيث ترتبط إسرائيل بعلاقات قوية ووطيدة بجميع أطرافها، إذ تربطها بموسكو مصالح سياسية متشعبة، لعل أبرزها التفاهات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ 2015م حول سوريا، التي تتمثل في منع تحوّل سوريا إلى مصدر تهديد أمني لإسرائيل، فضلاً عن رغبة تل أبيب في الاستمرار بتوجيه ضربات عسكرية ضدّ مواقع الميليشيات الإيرانية بسوريا. ويستوجب ذلك الابتعاد عن توتير علاقاتها مع الروس، وتجنّب أيّ تجاوب إسرائيلي مع المطالب الأمريكية أو الأوروبية ضدّ روسيا قد تراه الأخيرة تهديداً لها. لذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية السير بدقة وتوازن على حبل رفيع؛ للحفاظ على عدم الانزلاق للمواجهة مع أحد الأطراف مقابل الآخر، والتي قد تؤدي إلى حدوث خلل في خطط عملها بسوريا، في حال تفكك المعادلة التي أقامتها مع روسيا تجاه التوضع الإيراني العسكري في سوريا خلال السنوات القليلة الماضية⁽¹⁾.

مؤشرات تراجع التنسيق بين إسرائيل وروسيا ظهرت عدّة مرات خلال العام الحالي، يأتي في مقدمتها اعتماد إسرائيل خلال فبراير 2022م على قصف الأهداف الإيرانية عبر صواريخ «أرض-أرض»، بعد سنوات عدّة من الاعتماد على الضربات الجوية للمركبات الإيرانية. وقد يُشير ذلك إلى التحوّل الإسرائيلي من تراجع قدرتها على تدمير الأهداف الإيرانية بالطيران الحربي من أجواء سورية، خصوصاً أن موسكو تبنت تشغيل منظومات الدفاع الجوي الروسية منذ يوليو 2021م. ومن المؤشرات أيضاً على تراجع التنسيق بين موسكو وتل أبيب، إعلان وزارة الدفاع الروسية في 21 يناير 2022م، تسييرها لدورية جوية مشتركة مع نظيرتها السورية امتد مسارها الجوي على طول مرتفعات هضبة الجولان، ومن ثمّ على طول الحدود الجنوبية حتى نهر الفرات شرقاً، وفوق المناطق الشمالية من سوريا، وتضمّنت تدريبات تحاكي سيطرة الطيارين الروس والسوريين على الأجواء السورية، وتفيد هجمات برية مصاحبة⁽²⁾. رسائل عدّة مبطنة تُشير إليها هذه الأنشطة، تأتي في مقدمتها: إرسال رسالة روسية إلى الأمريكيين عبر فتح جبهة أخرى معهم بالتزامن مع التوترات الأوكرانية، الهدف منها الضغط على إسرائيل للعمل ضدّ واشنطن، أو إرسال رسالة أخرى إلى إسرائيل؛ لإبلاغ الأخيرة بعدم رضا موسكو عن نشاطها العسكري في سوريا؛ وبالتالي، تمثّل كلا الرسالتين ورقة ضاغطة على إسرائيل، وتحديداً أمام قدرتها على استخدام الأجواء السورية لتصفّ مواقع إيران وحزب الله في سوريا.

(1) راديو فردا، سسكوت اسرائيل در برابر بحران اوكرائين، ناشى از «نياز به روسيه» براى عمليات در سوريه، (04 آسفند 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/35zIjCK>.

(2) جسور، مؤشرات على تراجع التنسيق الروسي الإسرائيلي في سوريا، (24 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/35I10ua>.

ثانياً: إيران وتعميق الحضور الإداري في سوريا

وقَّعت الحكومة السورية في 21 فبراير 2022م مذكرة تفاهم مع إيران، حول التعاون في مجال الشؤون الإدارية والموارد البشرية؛ بهدف الاستفادة من الخبرات الإيرانية، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون الإدارية وفق التصريحات المعلنة من الجانبين⁽¹⁾. تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ عمليات توقيع مذكرات التفاهم وزيارات الوفود الإيرانية لدمشق تكرَّرت مؤخراً، في سياق توسيع النفوذ الإيراني، في ظل المساعي الحثيثة للهيمنة دينياً واقتصادياً وعسكرياً على المناطق السورية.

ويُسهّم توقيع مذكرة التفاهم بالقطاع الإداري في تعميق حضور إيران في البنى التحتية والإدارية للقطاع العام في سوريا، وهي خطوةٌ توازي في مساعيها المساعي السابقة في تثبيت النفوذ الإيراني اجتماعياً، من خلال سياسات التشييع، والتغيير الديموغرافي القسري، وعمليات شراء العقارات بمعظم المدن السورية، واقتصادياً بالاستثمار في البنى التحتية، وتوقيع اتفاقات بعيدة المدى، وتأسيس شركات خاصة ذات أهمية مرتفعة نسبياً. وتُعَوِّل طهران عموماً على مذكرات التفاهم المشتركة التي يتم توقيعها بين الجانبين؛ لضمان ما يلي:

1. العمل على استعادة جزء من التكاليف التي تكبَّتها الحكومة الإيرانية في دعم الحكومة السورية، والتي بلغت وفق العديد من التقديرات الإيرانية وغيرها ما يقارب 30 مليار دولار، منذ انطلاق الأزمة السورية عام 2011م.

2. توسيع وتسهيل أعمال وأنشطة التجار والشركات الإيرانية المتعددة في سوريا، خاصةً تلك المرتبطة بالمليشيات التابعة لها؛ من أجل تخفيف أعباء التمويل على خزينة الحكومة الإيرانية، وكذلك تسهيل عمليات نقل الأموال، وتيسير الأعمال المالية والقضايا المتعلقة بسياسة الالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران، وتيسير أعمال الأفراد والجماعات في المستقبل، وهو ما يخدم سياسة إيران التوسعية في المنطقة كلها وليس في سوريا فحسب. ولا يغيب عن الذكر هنا التصريحات الأخيرة للحكومة الإيرانية عبر سفيرها في سوريا، عن رغبة بلاده في نقل ما سمَّاه «خبراتها في التهرب من العقوبات الدولية» إلى الحكومة السورية⁽²⁾.

3. تعميق النفوذ الإيراني بالمجتمع وحضورها في المؤسسات العامة والخاصة للدولة السورية، استتساحاً لتجربة لبنان عبر تمكين حزب الله من التغلغل في القطاع العام اللبناني ومؤسساته الرسمية.

خلاصة

تمثّل الأزمة الأوكرانية والانشغال الروسي بعيداً عن الساحة السورية، عاملاً مهماً تسعى إيران لاستثماره لصالحها في تعزيز وتوسيع نفوذها بقطاعات مختلفة. كما تطمح طهران لأن تؤدي هذه الأزمة إلى تقليص حجم التنسيق الروسي-الإسرائيلي في سوريا، لاسيما في ظل

(1) خبرگزاری دانشجویان ایران، یادداشت تفاهم همکاری میان جمهوری ایران و ارمنستان امضا شد، (01 آسفند 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/36GXNFH>.

(2) دپلماسی ایرانی، سفیر ایران در دمشق: جنگ سوریه تمام نشده است، (27 بهمن 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 فبراير 2022م، <https://bit.ly/3t9UpuC>.

مؤشرات عدّة بدأت تُشير إلى هذه الاتجاه، منها تغييرُ طريقة الاستهداف الإسرائيلي للمواقع التابعة لمليشيات إيران في سوريا، وأيضًا ما حملتهُ الدورية المشتركة بين روسيا وسوريا، التي أُجريت على حدودٍ الأخيرة المتاخمة لإسرائيل. إلى جانب ما سبق، وفي ظلّ الانشغال الروسي بالأزمة الأوكرانية وضمنَ إطار السعي الإيراني لاستغلالِ الفُرص السانحة في سوريا، وقَّعت طهران اتفاقيةَ التعاون الإداري مع الحكومة السورية، في خطوةٍ واضحةٍ وصريحة تهدف إلى فرض سيطرتها وتعزيز إستراتيجيتها في سوريا.



إصدار جديد

الإصدار متوفر في



جملون



www.rasanah-iiis.org



الشان الدولي

ناقش الملف الدولي التفاعلات الإيرانية مع كلٍّ من الولايات المتحدة وأوروبا. فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، تم التركيز على 4 محاور رئيسية، هي: التقدم على صعيد المفاوضات النووية، تراجع تأثير العقوبات الأمريكية، القضايا الخلافية القائمة، وأخيرًا التداعيات والنتائج. وحول العلاقات الإيرانية-الأوروبية تم رصد أهم التفاعلات بين الجانبين، والمتمثلة في مسار التفاوض النووي في إطار العلاقة مع أوروبا، والاحتجاج الإيراني على محكمة نوفمبر الشعبية، ومطالبة البرلمان الأوروبي بتعليق عقوبة الإعدام في إيران.



إيران والولايات المتحدة

بينما تشهد الساحة الدولية واحدة من أكبر أزماتها منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وهي الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فبراير 2022م، فإنَّ الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي، تسير على قدم وساق، ويبدو أن الطرفين قد وصلا إلى صيغة شبه نهائية لاتفاق ينقسه حسم بعض الخلافات. وقد أثرت الأجواء الإيجابية في فيينا في تخفيف حدة التوترات بين الجانبين، وأصبحت إيران في وضع أكثر أريحية، لا سيَّما في ظل تراجع تأثير العقوبات، وهو ما انعكس على تحركاتها على الساحة الخارجية، لكن مع ذلك فإنَّ عددًا من القضايا الخلافية باقٍ، لأن هذه القضايا لا تدخل ضمن المفاوضات الجارية.

سيحاول تقرير شهر فبراير 2022م أن يُلقي الضوء على تطوُّرات العلاقات الأمريكية-الإيرانية وتداعياتها، وذلك من خلال تناول عدد من العناصر، أهمها: أولًا: التقدم على صعيد مفاوضات فيينا، ثانيًا: تراجع تأثير العقوبات الأمريكية، ثالثًا: القضايا الخلافية القائمة، رابعًا: التداعيات والنتائج.

أولًا: التقدم على صعيد مفاوضات فيينا

دخلت مفاوضات فيينا منعطفًا مهمًا، لا سيَّما بعد أن أعادت الولايات المتحدة العمل بالإعفاءات النووية التي سبق وألغها الرئيس السابق دونالد ترامب في مايو 2020م، في إطار إستراتيجية الضغوط القصوى، التي تسمح للدول والشركات الأجنبية بالتعاون مع إيران في المشاريع غير العسكرية في محطة بوشهر للطاقة النووية، ومنشأة أراك للماء الثقيل، ومفاعل طهران للأبحاث، فهذه الإعفاءات تخلق سلسلة من الآليات الفنية، التي تساعد في نقل الفائض من اليورانيوم المخصَّب والماء الثقيل وأعمال الصيانة والتطوير⁽¹⁾، إذ تشير هذه الخطوة إلى محاولة تذليل العقبات أمام عودة إيران بالتزاماتها النووية بعد التفاهات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كذلك يشير بدء مفاوضات بين الجانبين في فيينا بشأن الإفراج عن السجناء بصورة متبادلة إلى مدى التقدم على صعيد المفاوضات، وقد يكون هناك صفقة بموجبها يُفْرَج عن المحتجزين الغربيين مقابل حصول إيران على جزء من أموالها المجمدة في الخارج. مع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تمارس ضغوط اللحظات الأخيرة على إيران، وتحاول إضعاف مقاومتها وتقليل شروطها عبر التلويح بوضع سقف زمني للمفاوضات واللجوء إلى بدائل أخرى، لكن إيران تصرَّ على جملة الخطوط الحمراء، وتؤكد الالتزام الصارم بشروطها المتعلقة برفع كامل العقوبات، والتحقق من ذلك فضلًا عن الضمانات، فإيران حسب الأمين

(1) خانة ملت، معافيت تجريمي اخير أمريكا نمادين است/ لازمه حصول توافق خوب لغو همه تجريم ها، (16/11/1400 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3uq882J>



العام لمجلس الامن القومي علي شمخاني، ترى أن «التحقق والضمانات جزء لا يتجزأ من أي اتفاق جيد»⁽¹⁾.

بطبيعة الحال، ليست محادثات فيينا محل إجماع داخلي في كل من الولايات المتحدة وإيران، فالجمهوريون في الكونغرس يعارضون أي اتفاق مع إيران لا يتضمن اتفاقاً بشأن قدرات إيران في مجال الصواريخ الباليستية⁽²⁾، وهو مطلب سبق واعتبره مسؤول ملف إيران في الخارجية الأمريكية روبرت مالي، لا صلة له بالمفاوضات التي تركز على الملف النووي. في الوقت نفسه، ومع اقتراب الوصول إلى صفقة نهائية، فإن بعض القوى الداخلية في إيران يطالب بعدم تخلي طهران عن مكتسباتها النووية، وتضغط هذه القوى على فريق المفاوضات من أجل الحصول على ضمانات لا تسمح للولايات المتحدة بالتراجع عن التزاماتها. واتصالاً بذلك، يبدي بعض القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إسرائيل، القلق من الصفقة المتوقعة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، وذلك على الرغم من التطمينات الأمريكية ومحاولتها دفع الحوار، لا سيما بين دول الخليج وإيران، وذلك لتجنب مواجهة إقليمية تعرقل مسار الدبلوماسية.

ومع أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قال: «أعتقد أننا لم نقرب مطلقاً إلى هذا الحد من إبرام الاتفاق كما نحن عليه الآن»⁽³⁾، فإن الوقت يمرّ، ولا تزال عدة قضايا عالقة للوصول إلى اتفاق نهائي، أبرزها ما يتعلق برفع العقوبات، والضمانات، وبعض الخلافات السياسية المطروحة حول الأنشطة السلمية النووية الإيرانية. وتحاول إيران أن

(1) اقتصاد أونلاين، شمخاني: بدعدي أمريكا مهمتين تهديكئنده هرگونه توافق است، (1400/11/24ه ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3LBXkV8>.

(2) إيرنا، دستيابي به توافق با تضامين مد نظر ايران به راحتی قابل دسترسى نيست، (21 بهمن 1400ه ش)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3rFDhxt>.

(3) يورو نيوز، وزير خارجه ايران در گفتگو با يورونيوز: معتقد نيستيم كه ايران در انزوا قرار دارد، (02/22/2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/34TCu3r>.

تُلقي الكرة في ملعب الولايات المتحدة بتأكيد أنها قد قدّمت ما يتوجب عليها، وأن ما يتبقى يقع على عاتق الولايات المتحدة، وأنها يجب أن تتحمل مسؤوليتها لأنها هي من انسحبت من الاتفاق، وتعتقد إيران أن ظهور أزمت دولية عديدة، ومنها غزو روسيا لأوكرانيا، وتساعد التنافس الإستراتيجي مع الصين، سيحدّ من قدرة واشنطن على شن حرب أخرى في الشرق الأوسط، كما سيحدّ من استخدام التهديد بالحرب لتحصيل الامتيازات من إيران على طاولة المفاوضات.

ثانيًا: تراجع تأثير العقوبات الأمريكية

مع أن الأوضاع الداخلية في إيران لا تزال غير مستقرة بسبب العقوبات، لكن التراخي الأمريكي أثمر انفراجة اقتصادية حدّت بدورها من تفاقم الأوضاع، إذ يشير نموّ التجارة الإيرانية الخارجية بنسبة 38% في الأشهر الـ11 الأولى من العام الإيراني الحالي إلى تراجع تأثير العقوبات⁽¹⁾، كذلك تظهر الإحصائيات الصادرة عن شركات تتبع ناقلات النفط أن صادرات النفط الخام الإيرانية وصلت يوميًا خلال الأشهر الأخيرة إلى ما يزيد على مليون برميل⁽²⁾، معظمها يذهب إلى الصين، ويدلّ ذلك على أن حكومة رئيسي تمكّنت من الوصول إلى أعلى سقف لمبيعات النفط في الأشهر الأخيرة، وربما غضت إدارة جو بايدن الطرف عن مبيعات النفط الإيراني لتوفير أجواء إيجابية وتشجيعية لمحادثات فيينا وإعادة إحياء الاتفاق النووي، القضية الأهم من وجهة نظر الولايات المتحدة.

كما يشير إعلان الجمارك الإيرانية عن زيادة في حجم التبادل التجاري بين إيران تحديدًا والولايات المتحدة، بمقدار ثلاثة أضعاف في السنة المالية الإيرانية الحالية مقارنة بالفترة نفسها قبل عام، إلى تراجع إدارة بايدن عن متابعة ضغوطها إلى حد بعيد، إذ بلغ حجم التبادل في الفترة من أبريل 2021م حتى يناير 2022م نحو 83 مليون دولار، ورغم تواضع هذا الحجم لكنه مؤشر على اتجاهات العلاقة وتحولها بالتوازي مع تقدم المحادثات⁽³⁾.

ويبدو أن شهية إيران الاقتصادية قد انفتحت مع هذه الانفراجة الدبلوماسية، ومن ثمّ فقد كثفت من دبلوماسيتها الاقتصادية استعدادًا لرفع العقوبات، وذلك من أجل حصد المزايا الاقتصادية. في هذا الإطار أصدر البرلمان قانونًا لإضفاء طابع الاقتصاد على السفارات، لتلعب دورًا في تعزيز تجارة إيران الخارجية، كما واصلت إيران جهودها لتنشيط الشراكة التجارية والاقتصادية في إطار سياسة الجوار، عبر متابعة عمل اللجان المشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادي مع عدد من دول الجوار، من بينها أوزبكستان وأذربيجان وأرمينيا وباكستان والعراق وتركيا وقطر وعمان، فضلًا عن بحث فرص التعاون مع عدد من دول العالم، لا سيّما دول الاتحاد الأوروبي. وتطرح إيران نفسها أمام العالم كمصدر رئيسي لصادرات الطاقة، لا

(1) صدا و سيما، رشد 38 درصدي تجارت خارجی ایران. (07 اسفند 1400 هـ ش). تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3M8EANY>.

(2) راديو فردا، نفتکش متعلق به یک شرکت آمریکایی به «حمل غیرقانونی نفت ایران» متهم شد. (28 بهمن 1400 هـ ش). تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3uZABN4>.

(3) و ایسنا، جزئیات تجارت ایران و آمریکا/واردات مستقیم یک تن گواشی. (19 بهمن 1400 هـ ش). تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3JdLi2p>.

سيّما الغاز، وكذلك كسوق بكر للاستثمارات، خصوصاً أمام أوروبا التي قد تتعرض لأزمة إمدادات الغاز مع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا .

لقد تحررت إيران من عديد من الضغوط وأصبحت أكثر قدرة على الحركة، ظهر ذلك في محادثات عبد اللهيان ولقاءاته مع نظرائه الغربيين وقادة المنظمات الدولية على هامش مؤتمر ميونخ للأمن خلال فبراير 2022م، فضلاً عن تراجع تأثير العقوبات، الأمر الذي أعطى إيران مساحة للمناورة والتأثير في طاولة المفاوضات، كما بحثت إيران مع كل من كوريا الجنوبية واليابان استعادة التعاون الاقتصادي وبحث آليات التبادل المالي، وناقشت مع الجانب الكوري الجنوبي تحديداً الإفراج عن الأموال المجمدة لديها من عائدات مبيعات النفط. وحسب وكالة أنباء «إيرنا» الرسمية فقد بلغ نمو صادرات إيران إلى دول مثل روسيا وتركيا والعراق وجنوب شرق آسيا في الأشهر الأخيرة معدلاً غير مسبوق⁽¹⁾.

ثالثاً: القضايا الخلافية القائمة

لم تمنع هذه الأجواء الإيجابية إيران من مواصلة سياستها التقليدية، وتحديداً في ما يتعلق بالبرنامج الصاروخي، إذ أراح الحرس الثوري الستار عن الصاروخ الإستراتيجي بعيد المدى وفائق الدقة «خبيرشكن»، في رسالة تحمل أكثر من معنى، منها تأكيد خطوط إيران الحمراء بشأن برنامج الصواريخ الباليستية، وأيضاً تأكيد الحرس دوره ومكانته بصرف النظر عن توقيع الاتفاق⁽²⁾. وبينما احتجّ الجمهوريون في الكونغرس على مضيّ إيران قدماً في تطوير برنامجها الصاروخي، فإنّ إدارة بايدن على ما يبدو أجّلت النظر في هذه القضية للتركيز على نجاح مفاوضات إحياء الاتفاق النووي.

وبينما لم تتجح الولايات المتحدة وحلفاؤها في إدراج سلوك إيران الإقليمي على طاولة المفاوضات كما هي الحال في ما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية، فإنها احتفظت بقوة الردع في مواجهة الأنشطة المزعمة للاستقرار المرتبطة بإيران. في هذا الإطار أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في 23 فبراير 2022م عن فرض عقوبات على عدد من الأفراد والمسؤولين، الأعضاء بشبكة دولية لدعم متمردي الحوثيين، وقد سبق ذلك وصول قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كينيث ماكنزي إلى الإمارات للبناء على الإجراءات الأخيرة التي أعلنتها البنتاغون والمساعدة في تعزيز الدفاعات الإماراتية بعد هجمات سنّها المتمرّدون التابعون لإيران في اليمن، كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها سترسل المدمرة الصاروخية الموجهة «يو إس إس كول» وسرياً من مقاتلات «إف-22» المتقدمة إلى الإمارات، إذ قدمت الهجمات الصاروخية الأخيرة إنذاراً وأثارت ردّاً من القوّات الأمريكية المتمركزة في الإمارات.

ومع التطوّرات على الساحة الدولية فقد تشكّل موقف إيران من الحرب الروسية على أوكرانيا بناء على طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من عدم تأييد المرشد

(1) إيرنا، افزایش چشمگیر صادرات ایران به کشورهای منطقه/دولت قبل فرصتهای تجاری با همسایگان را با ترشروی سوزاند، تاریخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/34EGUeb>.

(2) خانه ملت، موشک نقطه زن خبیرشکن با تکیه بر دانش بومی طراحی و تولید شد/سپاه پاسدار ارزشهای انقلاب است، 1400/11/24 ه.ش، تاریخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3BfokVX>.

للحرب ودعمه لوقفها، لكنه اعتبر «أوكرانيا ضحية للأزمات التي صنعتها الولايات المتحدة»، وأضاف أن الأزمة الأوكرانية أثبتت أنه «لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة»⁽¹⁾. وبطبيعة الحال تواصل إيران سياسة التوجه شرقاً لموازنة علاقتها مع الولايات المتحدة والغرب، وذلك من خلال تسويق مواقفها مع الجانبين الروسي والصيني، سواء بشأن مفاوضات فيينا حيث تتلقى إيران دعماً مهماً من الجانبين، أو التنسيق على مستوى العلاقات الثنائية، خصوصاً ما يتعلق باتفاقيات الشراكة الإستراتيجية التي تمتد لتشمل مجالات اقتصادية وعسكرية وثقافية.

رابعاً: التداعيات والنتائج

يوجد تقدم ملحوظ على صعيد مفاوضات فيينا، ومن المتوقع أن تُسوّى الخلافات بالعودة إلى الاتفاق النووي وفق صيغة عام 2015م، لكن ستحقق إيران مكسباً مهماً ما لم يُنظر إلى أنها ستعود هذه المرة إلى الصفقة النووية بوقت اختراق نووي يقلّ عن عام، بعدما تمكنت من تعزيز قدراتها التقنية في ما يتعلق بأجهزة الطرد المركزي المتطورة ورفع مستويات التخصيب، فيما كان اتفاق 2015م مبنياً على وجود عام كامل قبل وصول إيران إلى امتلاك سلاح نووي حال ما قررت ذلك.

رغم التفاهات الراهنة بشأن الملف النووي، وتزايد فرص العودة إلى اتفاق 2015م، فإن أزمة ثقة لا تزال تهيمن على النخبة في البلدين، فالخلافات بالأساس لا تعود إلى الاتفاق النووي وحسب، بل إلى المدركات والنظرة السلبية المتبادلة التي تجعل البلدين على طرفي نقيض، والتي تعود بالأساس إلى خلافات أيديولوجية عميقة.

مع أن إيران تتخوف من أن تتمكن الولايات المتحدة من العودة إلى الاتفاق دون تقديم ضمانات، بحيث يتاح لها القدرة على تفعيل آلية سناب باك، ومن ثمّ إمكانية عكس الجمهوريين في أي وقت مسار التهديّة كما حدث مع قدوم ترامب، لكن يمكن أن تتغاضى إيران عن هذا المطلب لأنه سيكون من الصعب تقديم الولايات المتحدة ضمانات فعلية لإيران، إذ توجد صعوبات قانونية، ولدى إيران في الوقت نفسه القدرة على العودة لخفض التزاماتها، وهو ما قد تعدّه ضماناً كافية، وذلك إذا تعثرت المفاوضات بسبب هذه النقطة.

لا شك أن مسار الانخراط والتفاهم الراهن قد أسهم في تراجع تأثير العقوبات في إيران، وجرى تخفيف الضغط عن حكومة رئيسي، وقد تُرجم ذلك في تعزيز موقفها التفاوضي بشأن إحياء الاتفاق النووي، كما كسبت إيران مساحة مهمة للحركة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي تمهد الطريق نحو العودة للاندماج وفتح أفق للعلاقات مع مختلف الدول، مع ذلك لا تزال الحكومة تواجه مشكلات ومعضلات داخلية، وتتصاعد الانتقادات للحكومة التي وعدت بمعالجة الأزمات لكن حتى الآن هذا لم يحدث بصورة فعلية. قد تكون الأزمة الأوكرانية أبطأت المفاوضات في فيينا، لكن يبدو تأثيرها محدوداً في سير عملية المفاوضات

(1) العربية نت، خامنئي: أوكرانيا ضحية أزمات صنعتها أمريكا، تاريخ الاطلاع: 02 مارس 2022م، <https://bit.ly/3szOAYl>.

وا احتمال التوصل إلى تسوية قريباً، إذ يوجد إجماع دولي على معالجة الملف النووي الإيراني، كما أنه قد جرى قطع شوط كبير في المفاوضات التي وصلت إلى مرحلة لن يكون فيها للأزمة الأوكرانية وغيرها تأثير كبير فيها.

خلاصة

لا شك أن احتمال تسوية الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني سيتيح الفرصة أمام تهدئة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران إلى حد كبير، وهو ما ظهر حتى قبل توقيع الاتفاق، لكن لا يعني ذلك أن الطريق ممهد نحو تطبيع العلاقات، فهناك قيود أيديولوجية دينية وثقافية لا تزال النخبة الإيرانية ترى أنها تحُول دون الخضوع للولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة، في الوقت نفسه لا تزال الولايات المتحدة ترى أن إيران دولة مارقة، ولا يزال بعض القضايا الخلافية عالماً حتى الآن، وفي مقدمة هذه القضايا البرنامج الصاروخي والسلوك الإقليمي، كما أن هناك قوى إقليمية غير راضية عن الاتفاق مع إيران، وهي على استعداد لتحمل مسؤولياتها في مواجهة خطر إيران.

إيران وأوروبا

تطرّقنا في يناير 2022م إلى تشابكات العلاقة الأوروبية-الإيرانية من التقاء الطرفين عند نقاط المباحثات النووية رغم ما يصدر عنهما من مباحثات إعلامية، وكذا تلمّسنا افتراق الطرق بينهما إزاء قضايا الإرهاب والتجسس وحقوق الإنسان. حمل شهر فبراير 2022م في طياته مؤشرات عديدة بقرب وصول الطرفين إلى تسوية مرضية يمكن من خلالها إحياء الاتفاق النووي المبرم في 2015م، مع أن الجانب الإيراني يضع الكرة في ملعب الأطراف الغربية، بزعم أنه استنفذ كل التنازلات الممكنة من جهته، فيما يردّ الغرب بالحاجة إلى حلحلة الإشكاليات المتبقية في أقرب وقت ممكن قبل فوات الأوان. نتناول في هذا الجزء جوانب العلاقة الأوروبية-الإيرانية في محاور ثلاثة، أولاً: مسار التفاوض النووي في إطار العلاقة مع أوروبا. وثانياً: الاحتجاج الإيراني على محكمة نوفمبر الشعبية. وثالثاً: مطالبة البرلمان الأوروبي بتعليق عقوبة الإعدام في إيران.

أولاً: مسار التفاوض النووي في إطار العلاقة مع أوروبا

مع توارد الأخبار بقرب التوصل إلى اتفاق نووي في فيينا، جرى خلال شهر فبراير تفعيل الدبلوماسية المكثفة بين الأطراف الأوروبية وإيران. فوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان ونظراؤه الغربيون يفتنمون القنوات الدبلوماسية للتعبير عن مواقفهم حيال الملف النووي المطروح على طاولة المفاوضات في فيينا، لذا جرى اتصال بين عبد اللهيان، والممثل السامي للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، وعُقدت لقاءات متفرقة بين عبد اللهيان ووزيرَي خارجية ألمانيا وبريطانيا، كما استمرّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي في إجراء المكالمات الهاتفية لبحث التطوّرات السياسية، والسعي نحو تحقيق الانفراجة المنشودة في المباحثات الجارية في فيينا.

رغم ذلك، ما زال الطرفان الإيراني والأوروبي في حالة من تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي، إما لغرض الضغط على الطرف المقابل كي يقدم مزيداً من التنازلات، وإما طمعاً في اغتنام مزيد من الوقت، وتبرئة موقف كل طرف من تهمة تعطيل المفاوضات. وزير الخارجية الإيراني في مقابلة أجراها مع «ذا غلوبال كونفرزيشن» وضع الخطوط العريضة للصورة التي يبتغي رسمها للرأي العام الدولي عن موقف دولته، وفيها يقول إنّ بلاده ذهبت للتفاوض بغية التوصل إلى اتفاقية جيدة ولم تذهب لمجرد التفاوض، وإنّ بلاده غير قابضة في عزلة دولية، وإنما تكبدت بعض المشكلات بسبب العقوبات الأمريكية وبسبب تقاعس الترويكا الأوروبية، فضلاً عن تشديده على أن بلاده أظهرت المرونة المطلوبة في مباحثات فيينا، وأخذت

على عاتقها تقديم مبادرات للتسوية، وما بقي فهو مرهون بتحريك الأطراف الغربية⁽¹⁾. مشهد التفاوض كما هو على أرض الواقع يُنبئ عن تفاؤل بين الأطراف جميعها بقرب التوصل إلى اتفاق مُرضٍ، لا سيما مع جهود وكالة الطاقة الذرية الدولية، وعزم الأطراف الغربية على إنجاز الأمر بأسرع وقت ممكن، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بوجود بعض القضايا التي لم تُحلَّ بعد.

على كل حال، الأزمة الأوكرانية أُلقت بظلالها على المباحثات النووية، وربما دفعت العالم الغربي إلى تعجيل توقيع الاتفاق الجديد مع إيران، رغبةً في تحقيق تعويضات اقتصادية أو مكاسب في مجال الطاقة، أو فقط لمجرد إنهاء الملف النووي الإيراني بأقل الخسائر.

ثانياً: احتجاج إيراني على محكمة نوفمبر الشعبية الدولية

بعد احتجاج المتحدث الرسمي للوزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، على انعقاد محاكمة شعبية ضد إيران في ما يتعلق بقمع إيران مظاهرات عام 2019م، ووصفها بالسلوك غير العقلاني من جهة الحكومة البريطانية، ردَّ المدَّعي العام في المحكمة الشعبية الدولية حميد صبي بقوله: «هذه المحكمة غير تابعة لأي حكومة، وهي محكمة مستقلة غير حكومية، وإنما شعبية دولية، ولا يمكن لأي حكومة بما في ذلك الحكومة البريطانية التدخل في هذه المحاكمة أو عرقلة مسارها»⁽²⁾. تهدف المحكمة إلى الوقوف على دعاوى أهالي ضحايا الاحتجاجات والاستماع إلى شهادات الشهود وجمع البيانات والإدانات القانونية الموجهة ضد عسكريين ومسؤولين رفيعي المستوى في النظام السياسي الإيراني، بمن فيهم المرشد علي خامنئي.

التخوف الإيراني من مثل هذه المحاكمات يشي بهشاشة التماسك القانوني والسياسي الذي تدَّعيه إيران، فالمحكمة الشعبية الدولية لا تستند إلى أساس شرعي دولي، وأحكامها لا تحمل صيغة إلزامية، وكل ما تطمح إليه هو تبييه الرأي العام الدولي، وحثَّ المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات قضائية مشروعة عبر مؤسسات الأمم المتحدة، لكن إيران تُعدُّ هذه المحكمة مجرد مسرحة لبث الشبهات وإلقاء التهم على طهران في محاولات بائسة للضغط عليها من قبل الأطراف الأوروبية. والتحوط الإيراني ينم عن مخاوف عديدة لدى طهران، أبرزها إضعاف الصورة الإيرانية دولياً، وإقحام نخبة النظام السياسي الإيراني في محاكم متلاحقة متصلة بقضايا القمع والتكيل والقتل للمحتجين الإيرانيين.

المحكمة الشعبية المقامة في لندن تشكلت بمبادرة من ثلاث منظمات حقوقية، هي منظمة «العدالة لإيران»، ومنظمة إيران لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، وتأتي استجابةً لمناشدات الناجين وأهالي الضحايا كي يجدوا منبراً دولياً يُسمعون من خلاله العالم حقيقة الجرائم التي ارتكبتها النظام الإيراني بحق ذويهم. وتستمر المحكمة الشرعية في عقد جلساتها أملاً في الخروج بحكم قضائي ومادة قانونية موثقة للأحداث كي

(1) Babak Kamari, "Iran's foreign minister says new nuclear deal "has never been closer", Euronews, The Global Conversation, (23 Feb 2022), accessed 03 Mar, 2022, <https://bit.ly/3pGNkAO>.

(2) راديو فردا، دادگاه مردمی آبان در واکنش به اظهارات خطیب‌زاده: دولت بریتانیا حق مداخله ندارد، (07 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2022م، <https://bit.ly/3B6WwTv>.

تدفع إلى إجراء محاكمة دولية عبر منصات المجتمع الدولي الشرعية، ومن ثمَّ حثَّ دول العالم على فرض عقوبات على الأشخاص المتورطين في قمع المتظاهرين، لا سيَّما عبر الدول التي لديها قوانين تشرِّع فرض العقوبات على مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

ثالثاً: مطالبة البرلمان الأوروبي بتعليق عقوبة الإعدام في إيران

استمرَّ الجانب الأوروبي في تفعيل ضغوطه في مجال حقوق الإنسان، وهذه المرة تمثلت في إصدار البرلمان الأوروبي قراراً يدعو فيه إيران إلى التعليق الفوري لتنفيذ عقوبة الإعدام، معتبراً هذا الإجراء خطوة نحو الإلغاء التام لهذا النوع من العقوبات أو تخفيفها. فمن وجهة النظر الأوروبية، ارتفع عدد حالات الإعدام بشكل كبير في إيران، بما في ذلك إعدام النساء، منذ وصول إبراهيم رئيسي إلى رئاسة الجمهورية في أغسطس 2022م، وتشير تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى أنه جرى خلال عام 2021م وحده إعدام ما لا يقل عن 15 امرأة في ظل محاكمات «غير عادلة»⁽¹⁾.

رد الجانب الإيراني أتى على لسان أمين لجنة حقوق الإنسان الإيرانية ونائب رئيس السلطة القضائية للشؤون الدولية كاظم غريب آبادي، الذي ادَّعى أن هذا القرار حافل بالتحريف والأكاذيب، ولا ينسجم مع الحقائق الموجودة، بل جرى إعداده لأهداف سياسية⁽²⁾. ولأن العلاقة الأوروبية-الإيرانية طالما شابها مثل هذه المُشادَّات في مجالات الإرهاب وحقوق الإنسان، فإنَّ الدول الغربية لا شك أنها تتخذ منها أدوات للضغط على طهران، لكن هذه الحقيقة لا تلغي بأي حال صحة ما يرد حول عمليات الإعدام وحرمانها المتهمين من المحاكمات العادلة، بل وتوريطها الدائم للمعارضين عبر إلصاق تهم تهديد الأمن القومي بهم. بأي حال، فالضغوط الأوروبية تُمارَس على طهران كما هو المعتاد في مجالات حقوق الإنسان، والجانب الإيراني طالما اتخذ موقف الدفاع والردِّ عبر القنوات الإعلامية، إما بالمحاكمة وإما بالرفض للدعوى الأوروبية وإما بالاستهجان للبيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، محذراً إياها من التداخل في الشؤون الداخلية لإيران، ومطالباً إياها باحترام القوانين الدولية. وأوروبا الحريصة على احتواء إيران ومخاطر برامجها النووية والصاروخية تحاول، بحذر وبرؤية نفعية، الضغط على إيران باستخدام الأوراق الإنسانية دون الوصول إلى طريق مسدود مع طهران في المجمل، لكن تلك الضغوط لم تُترجم على أرض الواقع كتعديل حقيقي في سلوك طهران تجاه الإشكاليات الإنسانية.

خلاصة

استمرَّت القوى الأوروبية خلال الشهر الجاري في التثديد بالتجاوزات الإيرانية في مجالات الحقوق الإنسانية، وهذه المرة إزاء الإعدامات المتكررة دون إقامة محاكمات عادلة.

(1) راديو هردا، برلمان أوروبا با تصويب قطعنامه‌ای از ایران خواست اجرای مجازات اعدام را فوراً تعليق کند، (17 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، <https://bit.ly/3I1aNE3>.

(2) وكالة إيسنا، دبیر ستاد حقوق بشر: قطعنامه پارلمان اروپا مبتنی بر اغراض سیاسی است تا انعکاس واقعیت‌ها، (18 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، <https://bit.ly/3LGQcQF>.

أثار انعقاد المحكمة الشعبية الدولية في لندن حفيظة الجانب الإيراني، الذي رأى فيها لاعقلانية الحكومة البريطانية، لا سيّما في ظل استمرار المباحثات النووية في فيينا، في حين يبقى التفاؤل الأوروبي الإيراني حيال المباحثات النووية سيد الموقف خلال الشهر محل الرصد، متوقعين حدوث انفراجة قريبة يُتوصّل من خلالها إلى اتفاق نووي جديد، يُرضي جميع الأطراف المشاركة في المباحثات.



تقرير الحالة الإيرانية

فبراير 2022



RASANAHA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies